عدد 212 — 14 جمادى الأولى 1448 (26 أكتوبر 2026)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2026–2027 : دورة أكتوبر 2026

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2026

صفحة

• محضر الجلسة رقم 301 ليوم الجمعة 27 ربيع الآخر 1448هـ (09 أكتوبر 2026م)..... 18654

جدول الأعمال: افتتاح **جلالة الملك محمد السادس نصره الله** للدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الثانية عشرة (2026-2031).

صفحة

• محضر الجلسة رقم 302 ليوم الاثنين 7 جمادى الأولى 1448هـ (19 أكتوبر 2026م)..... 18656

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لتقديم البرنامج الحكومي من قبل السيدة رئيسة الحكومة.

• محضر الجلسة رقم 303 ليوم الأربعاء 9 جمادى الأولى 1448هـ (21 أكتوبر 2026م)..... 18662

جدول الأعمال: مناقشة البرنامج الحكومي.

• محضر الجلسة رقم 304 ليوم الأربعاء 9 جمادى الأولى 1448هـ (21 أكتوبر 2026م)..... 18685

جدول الأعمال: رد السيدة رئيسة الحكومة على تدخلات مكونات المجلس في مناقشة البرنامج الحكومي.

محضر الجلسة رقم 301

التاريخ: الجمعة 27 ربيع الآخر 1448هـ (09 أكتوبر 2026م).

الرئاسة: صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

التوقيت: اثنتا عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: افتتاح **جلالة الملك محمد السادس نصره الله** للدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الثانية عشرة (2026-2031).

طبقا لمقتضيات الفصل الخامس والستين من الدستور، ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، محفوفا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، ومرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الثانية عشرة (2026-2031).

حضر أشغال هذه الجلسة الافتتاحية المشتركة بين مجلسي البرلمان، السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة وأعضاء حكومة صاحب الجلالة والسيدة فاطمة الزهراء المنصوري رئيسة الحكومة المعينة ومستشارو صاحب الجلالة وعدد من سامي الشخصيات المدنية والعسكرية.

الشيخ المقرئ:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۖ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾.

آمنت بالله، صدق الله العظيم.

وفيما يلي نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يومه الجمعة، في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الثانية عشرة.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

نغتنم مناسبة افتتاح هذه الولاية التشريعية الجديدة، لنقدم التهاني لأعضاء مجلس النواب، على ثقة الناخبين.

وتأتي هذه الولاية في ظرفية استثنائية، حافلة بالفرص، التي قد لا تتكرر، لمواصلة الإنجازات في مختلف المجالات. وإننا ننتظر أن تشكل الولاية التشريعية والحكومية الجديدة، منعطفا حقيقيا لمواصلة طموح المغرب، كقوة اقتصادية صاعدة وموثوقة، في توازن وانسجام بين النمو الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد قلت من هذا المنبر، سنة 2014: "إن أغلى إحساس عندي في حياتي، هو اعتزازي بمغربيتي"...

وهو نفس الإحساس اليوم، ولا تزيده السنوات إلا قوة ورسوخا.

(تصفيقات)

فالمغرب أمة من أعرق الأمم في العالم، تحت راية ملكية عريقة، من أقدم الملكيات في التاريخ.

ومن حق المغاربة أن يعتزوا بهويتنا الدينية الأصيلة، في ظل إمارة المؤمنين، وبالهوية الحضارية المتميزة، الغنية بتعدد مكوناتها.

ونعتز أيضا بما حققناه من مكاسب سياسية ودبلوماسية، ومن إنجازات تنموية واقتصادية واجتماعية، غيرت وجه المغرب.

إن الاعتزاز بالوطن هنا، ليس من أجل التباهي، والتعبير عن الرضى عن النفس؛ بل هو الحافز الذي يحول الانتماء إلى مسؤولية، والثقة إلى واجب وطني.

حضرات السيدات والسادة؛

في سياق عالمي يتسم بتسارع التحولات الجيو–اقتصادية، انخرطت بلادنا، برؤية واضحة، في دينامية جديدة من الإصلاحات والمشاريع الكبرى.

واليوم، إضافة إلى تسريع المشاريع المبرمجة، في البنيات التحتية، يتعين إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى، لا سيما في مجالات الأمن المائي والطاقي والغذائي، والإقلاع الصناعي، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي.

كما ندعو من جديد، إلى التعجيل بتطوير قدرات المملكة، في مجال الاحتياطات الاستراتيجية، وتأمين توريد المواد الأساسية.

وفي هذا السياق، نهيب بالقطاع الخاص الوطني، للارتقاء إلى فاعل استراتيجي، في التحول التنموي ببلادنا، وأن يكون أكثر مبادرة وابتكارا، وأكثر قدرة على خلق فرص الشغل، وعلى الاستثمار والتصدير.

كما يتعين وضع قضايا الشباب في صدارة السياسات العمومية، واهتمامات هيئات الحكامة، من خلال وضع تصور متكامل، يضمن

تكافؤ الفرص، ويشمل التعليم والتأهيل والإدماج الاقتصادي.

وذلك بما يعزز الثقة في قدرتهم على الارتقاء الاجتماعي، وفي مؤسسات وطنهم، وفي الفرص التي يوفرها لهم، لبناء مستقبل أفضل، في ظل الحرية والكرامة والاستقرار.

حضرات السيدات والسادة؛

إن الرهان الحقيقي للمرحلة المقبلة، هو العمل الميداني على المستوى الترابي، بالوقوف على المشاكل الحقيقية لكل منطقة، والعمل على إيجاد حلول واقعية لها.

فالنهوض بالتنمية المندمجة، وتحسين الخدمات العمومية، وتحفيز الاستثمار المنتج، يرتبط ارتباطا وثيقا بمسار الجهوية المتقدمة، وتفعيل اللاتمركز الإداري.

غير أن التأخير والاختلالات، التي لا تزال تعرقل تنزيل اللامركزية واللاتمركز الإداري، تنعكس سلبا على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعيق التجاوب مع الانشغالات الحقيقية للمواطنين.

لذا، نشدد على أنه لم يعد من المقبول أي تأخير أو تماطل، في التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز، بما يقتضيه من نقل للصلاحيات، والموارد البشرية والمالية الضرورية، من المركز إلى الأقاليم والجهات.

كما ينبغي وضع حد للعراقيل التي لا تزال تعيق عمل مؤسسات الجهة، لا سيما من خلال تحديد أكثر وضوحا للاختصاصات، والرفع من مواردها البشرية والمادية.

فقد أصبح من الضروري تنظيم العلاقات بين الدولة والجهات، ووضع آليات للتنسيق والتعاقد لتمكين الجهات من اتخاذ القرار وتنفيذ المشاريع.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد تمكنت المملكة من ترسيخ مكانتها على الصعيد الدولي، كشريك مسؤول وموثوق، يحرص على تنفيذ التزاماته، وينتظر من شركائه نفس التعامل.

وقد أسفرت المقاربة المتوازنة، التي اعتمدتها بلادنا في تدبير ظاهرة الهجرة، عن نتائج ملموسة.

لكن، يجب أن نعترف، بكل شجاعة وموضوعية، بأن النموذج الحالي للتعاون في هذا المجال أصبح متجاوزا، والأزمات المتكررة خير شاهد على ذلك.

ونفس الأمر ينطبق على جارتنا إسبانيا، حيث عرفت شراكتنا تطورات مهمة، في مختلف المجالات، بما في ذلك محاربة الهجرة غير الشرعية.

غير أن هذا التعاون يواجه اليوم تحديات كبيرة، مرتبطة ببعض المقتضيات القانونية المتجاوزة، والقرارات القضائية البعيدة عن الواقع، التي تحول، مع الأسف، دون ترحيل الأطفال القاصرين، والأشخاص الذين ينتحلون صفة اللجوء، وتغذي أطماع الشبكات الإجرامية.

وأمام التصريحات اللامسؤولة، والاستغلال المفضوح لبعض الأوساط السياسية والإعلامية، نقول بأن الشراكة هي اختيار سيادي، والتزام إرادي، ولن تكون أبدا محل أي ضغط أو تهديد أو ابتزاز.

وفي هذا الإطار، سيقدم المغرب لشركائه وثيقة تتضمن رؤية استراتيجية، واضحة وعملية، تؤسس لتوجه جديد، يعزز التنمية المشتركة، والتنافسية الاقتصادية، والاستقرار الإقليمي.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

كما تعلمون، فالانتداب البرلماني هو التزام سياسي، وتعاقد أخلاقي، يربطكم بالمواطنين.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى هذه المسؤولية الوطنية التي تتحملونها أمام الله، وأمام المواطنين، وأمام التاريخ؛ مصداقا لقوله تعالى: "**من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها**".

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

(تصفيقات داخل القاعة).

محضر الجلسة رقم 302

التاريخ: الاثنين 7 جمادى الأولى 1448هـ (19 أكتوبر 2026م).

الرئاسة: السيد أحمد تويزي، رئيس مجلس النواب؛

والسيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت خمس وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لتقديم البرنامج الحكومي من قبل السيدة رئيسة الحكومة.

السيد أحمد تويزي، رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفصل 88 من الدستور ومقتضيات النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان، نعقد هذه الجلسة المشتركة لمجلسي النواب والمستشارين، تخصص لتقديم البرنامج الحكومي.

الكلمة للسيدة رئيسة الحكومة المحترمة.

السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، رئيسة الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

أجدد، في البداية، أسمى عبارات الشكر والامتنان لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده على الثقة المولوية السامية بتعييني رئيسة للحكومة، وهو تشريف يجسد ما يخص به جلالته المرأة المغربية من تقدير.

وباسمي ونيابة عن نساء المغرب، أعبر عن اعتزازنا بهذه الثقة، وعن العزم على تحمل أمانتها، خدمة لبلادنا ومصالحها العليا.

حقيقة، كنت ملتزمة مع راسي ما غاديش نخرج من النص، لأن هاذ النص بنيناه مع أحزاب الأغلبية، ولكن كنغتنم هاذ الفرصة من هاذ المنبر باش نهني ونحيي جميع نساء المملكة.

كانت هذه المرأة في البيت تتربي اولادها ولا كانت طبيبة ولا فينما كانت، تساهم في بناء هذا الوطن، ولكن بغيت تحية خاصة للمرأة المنتخبة، المرأة المناضلة، البرلمانية المنتخبة في الجماعات المحلية، في النقابات، في الغرف، أنا اللي عرفت أشنو هو المسار، ويمكن من أصعب المسارات هو المسار السياسي للمرأة، فلذلك تحياتي.

ويشرفني أن أعرض أمام مجلسيكم الموقرين، طبقا للفصل 88 من الدستور، البرنامج الذي تلتزم الحكومة بتنفيذه خلال الولاية 2026-2031.

وهو تعاقد سياسي ومؤسساتي يستند إلى الثقة الملكية السامية وإلى الإرادة التي عبر عنها المواطنات والمواطنين في انتخابات 23 شتنبر 2026، وتقاس مسؤوليته بالنتائج المحققة في حياتهم اليومية.

فنحن ندرك حجم المسؤولية ودقة المواعيد المقبلة، ونلتزم بالإنصات، وبقول الحقيقة، وبشأن الإمكانات والإكراهات وبترجمة التعهدات إلى برامج قابلة للتنفيذ.

ونجاحنا في ذلك يرتبط بتعاوننا مع البرلمان، واحترام أدواره التشريعية والرقابية والتقييمية، وبحسن تدبير الزمن السياسي والتشريعي، أغلبية ومعارضة، كل من موقعه.

السيدات والسادة،

تمثل هذه الولاية محطة فاصلة في المسار الإصلاحي الذي يقوده جلالة الملك منذ 27 سنة، ويجمع بين استقرار الدولة، وتحديث المؤسسات، وتوسيع الحقوق، وانتظام الانتخابات، وتداول المسؤولية.

وقد كرس دستور 2011 الاختيار الديمقراطي، وربط تعيين رئيس الحكومة بنتائج الانتخابات، وأقر استقلال القضاء وعزز مكانة البرلمان وأقر المناصفة وكرس الحكامة والمشاركة المواطِنة وربط المسؤولية بالمحاسبة والتوازن والتعاون بين السلط.

وفتحت الجهوية المتقدمة أفقا واسعا للتنمية تنطلق من الجهات، وقد جعل هذا التراكم من المغرب نموذجا يجمع بين الاستقرار والإصلاح، تعتبر فيه الملكية الدستورية ضامنة لاستمرار الدولة ووحدتها، ويشكل الاختيار الشعبي أساس تشكيل الأغلبية وتحمل المسؤولية.

وفي امتداد هذا المسار، تندرج الانتخابات التشريعية لـ 23 شتنبر الماضي، التي أكدت نضج الممارسة الديمقراطية المغربية والاحتكام لصناديق الاقتراع.

وبهذه المناسبة، عبر المغاربة على تطلعاتهم إلى حماية قدرتهم الشرائية، وفتح آفاق للشباب، وتحسين المدرسة والمستشفى العموميين، وتقليص الفوارق المجالية، وتأمين حاجيات البلاد من الماء

والطاقة والغذاء.

وستعمل الأغلبية على تحويل هذه الانتظارات إلى سياسات واضحة، في إطار التعاون والتوازن بين السلط، والانفتاح على الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والترابيين.

لقد حققت بلادنا إصلاحات ومشاريع كبرى، وعززت حضورها الإفريقي والدولي، وقدرتها على مواجهة الأزمات، لكن ثِمر التقدم لم تصل بالشكل نفسه إلى جميع الفئات والمجالات، وظل الشغل والقدرة الشرائية وجودة الخدمات والعدالة المجالية في صدارة الانتظارات.

لذلك، نريد الانتقال من توسيع التغطية الاجتماعية إلى جودة الخدمة، ومن حجم الاستثمار إلى مردوديته، ومن تعدد البرامج إلى تكاملها وآثارها.

فنحن نعتبر السنوات الخمس المقبلة فرصة للحفاظ على المكتسبات واستكمال الأوراش، وتصحيح الاختلالات، وتركيز موارد الدولة على أولويات يلمس المواطنون أثرها في عمله وعيشه وتعليم أبنائه وعلاجه وسكنه ومجاله الترابي.

كما تأتي هذه الولاية في سياق دولي أقل استقرارا وأكثر تنافسية، فالتوترات الجيوسياسية تعيد رسم طرق التجارة والطاقة، وسياسة الحمائية تعيد توطين سلاسل الإنتاج، والانتقال الرقمي والذكاء الاصطناعي يحدثون تغييرات في طبيعة المهن والقيمة المضافة، فيما يفرض تغيير المناخ ضغطا متزايدا على الماء والفلاحة والأمن الغذائي.

فما يتميز به المغرب، من قرب من الأسواق الأوروبية، وعمقه الإفريقي، وواجهته الأطلسية، واستقراره المؤسساتي، وبنياته الأساسية، وقاعدته الصناعية، كلها عوامل تؤهل لاستقطاب استثمارات جديدة وتوسيع صادراته والإدماج في القطاعات الصاعدة.

ومن هنا، فمهمة الحكومة إلى جانب مختلف الفاعلين، هي تحويل هذه الفرص إلى دافع حقيقي لمواصلة طموح المغرب كقوة اقتصادية صاعدة في التوازن والانسجام بين النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية.

السيدات والسادة،

يرتكز برنامجنا على ثوابت الأمة: الدين الإسلامي السمح، والملكية الدستورية الديمقراطية البرلمانية والاجتماعية، والوحدة الوطنية والترابية، والاختيار الديمقراطي، مع صيانة التعدد الثقافي واللغوي والحقوق والحريات وتكافؤ الفرص.

وتظل الصحراء المغربية في مقدمة قضايانا الوطنية، وفي امتداد ما شكل قرار مجلس الأمن رقم 2797 بتاريخ 31 أكتوبر 2025 من محطة مفصلية، ستواصل الحكومة الدفاع عن سيادة المملكة ووحدتها الترابية ومصالحها، وحشد الدعم لمبادرة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، وتسريع تنمية الأقاليم الجنوبية بوصفها بوابة لعمقنا الإفريقي ومجالنا الأطلسي.

كما تتمسك الحكومة بموقف المملكة الثابت من القضية الفلسطينية والقدس الشريف، وبالتسوية السليمة القائمة على حل دولتين لتحقيق سلام عادل ودائم، تحت قيادة جلالة الملك أمير المؤمنين ورئيس لجنة القدس، وتشكل التوجهات الملكية السامية المرجعية الأولى لعمل الحكومة، فقد دعا جلالة الملك أعزه الله في خطاب العرش لسنة 2026 إلى فتح دورة جديدة في المسار التنموي، تقوم على تحصين المكتسبات ومواصلة المشاريع والإصلاحات الكبرى.

كما جدد جلالته في افتتاح هذه الدورة رهانات المرحلة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والمجالية، ووضع الشباب في صدارة السياسات والارتقاء بالقطاع الخاص إلى فاعل استراتيجي وتسريع الأمن المائي والطاقي والغذائي والإقلاع الصناعي والاقتصادي والرقمي والذكاء الاصطناعي، مع التفعيل الكامل للجهوية المتقدمة واللا تمركز الإداري.

وتسترشد بالنموذج التنموي الجديد وطموح مغرب 2035 القائم عن اقتصاد منتج، ورأسمال بشري مؤهل، وإدماج أوسع، وتنمية ترابية مستدامة، ودولة فعالة تحرر الطاقات وتحمي المصلحة العامة.

ونستند كذلك إلى تقييم التجارب السابقة، سنثبت مكاسب الحماية الاجتماعية والإصلاح الصحي والتعليم والاستثمار والدعم والسكن والماء والطاقة والبنيات الأساسية، ونصحح التعثرات في تحول الاستثمار إلى تشغيل وتحسين الخدمات والإنصاف.

كما يستند البرنامج إلى تقارب مرجعيات أحزاب الأغلبية ببرامجها والتزاماتها الانتخابية التي ستنفذها تدريجيا، وفق الواقعية التنفيذية واستدامة المالية العمومية.

السيدات والسادة،

ينتظم هذا البرنامج في سبع (7) أولويات متكاملة:

- ✓ توطيد دولة الحق والقانون؛
- ✓ ومحاربة الفساد والريع؛
- ✓ وصيانة الهوية وتماسك المجتمع؛
- ✓ وضمان العيش الكريم والدولة الاجتماعية؛
- ✓ وإدماج الشباب؛
- ✓ وتأمين السيادة الاستراتيجية والإشعاع الدولي؛
- ✓ وبناء اقتصاد قادر على تمويل هذا الطموح.

يجب التأكيد هنا على أنه إذا كانت قضايا الشباب تحظى بأولوية خاصة في هذا البرنامج، فإنها تظل خيطا ناظما مشتركا بين مختلف أولوياته، فهي حاضرة في المشاركة السياسية والمؤسساتية، وفي

الاستراتيجية الوطنية المندمجة لفائدة الشباب، وفي جودة المدرسة العمومية والتوجيه والتكوين المهني، وفي تثبيت الفلاحين الشباب بالوسط القروي، وفي إدماج الشباب ضمن صفقات المشاريع الكبرى وأوراش كأس العالم 2030، وفي تكوين الشباب في مهن الرقمنة، وفي عودة الكفاءات وتقليص هجرة حاملي الشهادات العليا.

وستضع الحكومة استراتيجية وطنية مندمجة لفائدة الشباب، ترتكز على حكامة منسجمة وشاملة وتشاركية، وعلى تحسين الإطار المؤسساتي، بما يضمن للشباب حقوقا واضحة ومواكبة وولوجا للفرص الاقتصادية.

(الله أكبر).

• أولا: توطيد دولة الحق والقانون والمؤسسات:

يقوم هذا البرنامج الحكومي في المقام الأول على قناعة سياسية جوهرية، مفادها أن تكريس دولة الحق والقانون والمؤسسات وترسيخ الممارسة الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان والحريات، تشكل شرطا أساسيا لإعادة بناء الثقة في العمل العمومي وفي الحياة السياسية بشكل عام.

وسنعزز هذه الثقة من خلال الحضور المؤسساتي والتفاعل الإيجابي مع المقترحات البناءة للمعارضة، وتقوية المشاركة المواطنة.

ونظرا لكون العدالة حقا من الحقوق الأساسية، تلتزم الحكومة بالعمل على تقريب العدالة من المواطنين، عبر إطلاق برنامج للتحديث يشمل في الوقت نفسه الولوج العادل إلى القضاء، ويكفل الأمن القانوني.

كما تؤكد الحكومة التزاماتها بتعزيز حقوق الإنسان، باعتبارها خيارا وطنيا ثابتا، من خلال القيام بإصلاحات تشريعية ومؤسساتية، ترصد الحصيلة الإيجابية لبلادنا، وتدعم وتيرة منجزاتها، عن طريق ترسيخ إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية، وتحقيق حكامة مؤسساتية دامجة ومنصفة، تضمن التمتع الفعلي بالحقوق والحريات، مع العمل على تقوية الترابط بين الدينامية الوطنية والدولية.

وستعمل الحكومة على مواصلة النهوض بأوضاع المرأة، وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص، وتمكينها اقتصاديا عبر الشغل اللائق، ودعم المبادرات والاستقلالية المالية، ومحاربة العنف ضد النساء، وضمان الحماية والمواكبة، وتوسيع مشاركتها في مراكز القرار، وتحسين ولوجها إلى التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، لا سيما بالوسط القروي ولدى الفئات الهشة.

ووعيا منها بأهمية الجهوية المتقدمة، واعتبارها مرتكزا مؤسساتيا ضروريا للارتقاء بالحكامة الترابية ببلادنا، فإن الحكومة ستعمل على إحداث تحول نوعي في فلسفة تدبير الشأن الجهوي، عبر مواصلة تنزيل القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، خاصة فيما يتعلق بإعادة هندسة اختصاصات الجهة، وفق منطق الوضوح والنجاعة، وتحديث آليات تنفيذ المشاريع على المستوى الجهوي.

وموازيا مع ذلك، سيتم تقوية الموارد المالية للجهات وتعزيز استقلاليتها، عبر رفع حجم التحويلات المالية لفائدتها إلى ما لا يقل عن 12 مليار درهم، ابتداء من سنة 2027.

كما سنواصل تعميم عقود البرامج بين الدولة والجهات، وربطها بأهداف صريحة في التشغيل والاستثمار وتقليص الفوارق.

ولمواكبة ورش الجهوية المتقدمة وكسب رهان التنمية الترابية المندمجة، ستعمل الحكومة على تسريع التنفيذ الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري، كما أكد على ذلك جلالة الملك نصره الله.

وفي نفس الإطار، سيشكل تنزيل الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، أحد المرتكزات الجوهرية لهذا البرنامج الحكومي، حيث تضعه الحكومة في صدارة أولوياتها، باعتبارها إطارا للسياسات العمومية المجالية خلال السنوات المقبلة، من أجل تعزيز أثرها الملموس في حياة المواطنات والمواطنين.

• ثانيا: محاربة الفساد والريع وتخليق الحياة السياسية والعامة:

إننا نؤمن أن المؤسسات لن تستعيد الثقة دون محاربة فعلية للفساد ولتضارب المصالح، وسنعمل على استكمال المنظومة الوطنية للنزاهة، خاصة بتجريم الإثراء غير المشروع، ومعاقبة تضارب المصالح طبقا للفصل 36 من الدستور، وتعزيز التصريح الإجباري بالممتلكات، وتجريم إفشاء المعلومات للحصول على امتيازات.

وكونوا على يقين بأن نضالي هاذ 18 السنة كان مبني على هاذ الشيء.

وسنطلق إصلاحا هيكليا لتنظيم الأسواق ومحاربة الاحتكار والوساطة الانتهازية بآلية مخصصة ووسائل ملائمة، بالتنسيق مع مجلس المنافسة، وسنضع آليات لفحص الصفقات العمومية والتحقيق في التواطؤ في طلبات العروض، مع جعل الطلبية العمومية رافعة للإنتاج والإدماج بإلزام أصحابها قانونيا، بتخصيص 30% من قيمة صفقاتهم للمقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية.

• ثالثا: صيانة الهوية والمواطنة وتماسك المجتمع:

تقوم هذه الولاية على حماية الهوية المغربية الجامعة، وترسيخ قيمة التضامن بين الفئات والأجيال والجهات، والحفاظ على الأسرة، باعتبارها أساس التوازن المجتمعي، وسنتابع تفعيل إصلاح مدونة الأسرة على ضوء توجيهات أمير المؤمنين، وننهج سياسة مندمجة للطفولة والشباب والمسنين، وضمان حماية النساء والأطفال وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

كما سنقوي المؤسسات الدستورية المعنية بالحقوق والمساواة والمناصفة، ونضع سياسة متكاملة لتمكين النساء والحد من التمييز، وسنعمل على حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ونجدد الشراكة

مع المجتمع المدني بتبسيط مساطر الترخيص للجمعيات، وتفعيل الحق في الحصول على المعلومة.

ولتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، سنحدث صندوقا خاصا باعتماد 2 مليار درهما، ولجنة وزارية دائمة لدى رئيسة الحكومة لتتبع الإدماج في التعليم والإدارة والقضاء والإعلام والتشوير العمومي، مع نشر مؤشرات التغطية في تقرير سنوي.

وسنحافظ على التراث ونوسع الولوج إلى الثقافة بإنصاف مجالي، ونعزز مساهمتها في التنمية والجاذبية السياحية والاستدامة، وسنضع سياسة دامجة لمغاربة العالم تضمن مشاركتهم المواطنة والتواصل الدائم معهم لاستجابة الحاجيات ديالهم.

• رابعا: ضمان العيش الكريم وتسريع الدولة الاجتماعية:

سنواجه ارتفاع كلفة المعيشة باستراتيجية تعزز دخل الأسر، وتضبط أسباب الغلاء، وتوسع الحماية الاجتماعية، وتضمن خدمات عمومية جيدة.

ولإعادة أسعار المواد الغذائية إلى مستويات معقولة، سنضع خطط تموين للمنتجات الاستراتيجية، ونقرب المنتج من المستهلك عبر شركات جهوية ومنصات مهنية للتجميع والتسويق بدفتر تحملات موحد.

وسنصلح مسالك اللحوم والأسماك، ونضبط العلاقة بين التصدير وتموين السوق الوطني بقواعد معلنة ومستقرة.

وسنقر تعويضا اجتماعيا تلقائيا يعادل فاتورة الكهرباء الشهرية التي لا تتجاوز 100 درهم للمسكن الرئيسي للأسر المستحقة دون طلب ورقي أو تنقل إداري.

كما سنطلق إصلاحات تدريجية للضريبة على الدخل لرفع الدخل الصافي للأجراء وتشجيع التشغيل المصرح به.

وسنسرع الورش الملكي للحماية الاجتماعية، لتحقيق تغطية صحية شاملة وفعلية، وضمان استدامة التأمين الإجباري عن المرض، وسنعيد استهداف الدعم الاجتماعي على أساس الدخل الفعلي، ونرفع قيمته من 500 إلى 1000 درهم عند نهاية الولاية، مع تحويله إلى رفع الإدماج وتوسيع الاستفادة من تعويض عن فقدان الشغل.

كما تعتزم الحكومة، وفي إطار التشاور مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، إطلاق إصلاح شامل لأنظمة التقاعد، فنحن واعون بأنه لا يمكن اختزال الإصلاح في تعديل سن التقاعد، أو مراجعة نسبة الاشتراك، أو طريقة احتساب المعاش، فالتحدي الحقيقي هو إعادة بناء منظومة متماسكة، توسيع الحماية لتشمل من لا معاش لهم، وتقريب الحقوق والواجبات بين الأنظمة، وتضمن كفاية المعاشات واستدامة تمويلها ضمن انتقال عادل يحفظ الحقوق والمكتسبات.

ومن هذا المنطلق، تجعل الحكومة من إصلاح التقاعد ورشا اجتماعيا وهيكليا متكاملا، يؤطره الحوار الاجتماعي، وتضبطه أهداف ومراحل للتنزيل بتمويلات محددة، وبما أن الحكومة مقتنعة بأن نجاعة نظام التقاعد لا تقاس فقط بالقدرة على أداء المعاش في موعده، بل بمدى كفاية هذا المعاش، فهي حريصة على ربط هذا الإصلاح الهيكلي، بتحسين ملموس لدخل المتقاعدين، من خلال الرفع التدريجي للحد الأدنى للمعاشات الرئيسية إلى 3000 درهم شهريا في مختلف الأنظمة.

وستعمل الحكومة على تمكين الأرملة من معاش كامل يعادل 100% من المعاش الرئيسي للزوج المتوفى، بدل الاقتصار على 50% حاليا مع حفظ حقوق الأيتام وباقي ذوي الحقوق.

كما تضع الحكومة ضمن أولوياتها الانتقال بورش الحماية الاجتماعية من تعميم الحق من التغطية إلى ضمان الولوج الفعلي والعادل والمستمر إلى خدمات صحية ذات جودة.

وستعمل من هذا المنطلق على تغطية الخصاص الترابي في العرض الصحي، ومأسسة مسلك العلاج، وإصلاح استقبال المرضى ومصالح الاستعجالات، وتعميم خدمة المساعدة الطبية المستعجلة، وعلى إرساء منظومة معلوماتية صحية وطنية موحدة، وذلك بالموازاة مع استكمال الإصلاح المؤسساتي، والعناية بالوظيفة العمومية الصحية، وتعزيز الموارد البشرية.

كما يمثل الارتقاء بالمنظومة الوطنية للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني، إحدى الأولويات الأساسية لهذه الحكومة، ذلك أن رهان المرحلة لا يقتصر في توسيع الولوج للتعليم بل في قدرة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين على الانخراط في تحول عميق ومندمج، من أجل تكوين جيل مؤهل ومبتكر، وقادر على التعايش مع التحولات الوطنية المتسارعة والتقلبات الاقتصادية العالمية.

وعلى هذا الأساس، ستعمل الحكومة على الرفع من نسبة التلاميذ المتحكمين في التعلمات والكفايات الأساسية إلى 80% على الأقل في أفق سنة 2031، من خلال مواصلة تطوير وتعميم نموذج مؤسسات الريادة، وإعداد مرجع وطني ملزم للتعلمات والكفايات الأساسية، واعتماد تقييمات تشخيصية منتظمة، وتعزيز الدعم التربوي والمواكبة الفردية للتلميذ، مع توظيف الوسائل الرقمية لتتبع تطورات المكتسبات وتحسين جودة التعلمات.

كما يرتكز البرنامج الحكومي على تحقيق هدف صفر انقطاع على الدراسة في أفق سنة 2030 من خلال اعتماد مقاربة وطنية مندمجة، تقوم على الرصد المبكر للتلميذ المهدد بالانقطاع، والتتبع الفردي لمساراتهم وضمان توجيه كل تلميذ منقطع نحو حل بديل وملائم، سواء عبر إعادة الإدماج في التعليم أو الالتحاق بالتكوين المهني أو التكوين بالتدرج.

ولأن أسس الدولة الاجتماعية لا تكتمل دون ضمان ظروف العيش الكريم للمواطنات والمواطنين، تضع الحكومة خلال الفترة 2026-2031

سياسة متكاملة للسكن والتعمير وإعداد التراب وسياسة المدينة، تقوم على الانتقال من منطق ترتكز أساسا على إنتاج الوحدات السكنية، إلى مقاربة تستهدف توفير سكن ملائم، وخفض كلفته على الأسرة وتحسين جودة الأحياء، وتقريب السكن من فرص الشغل والنقل والخدمات وتقليص الفوارق بين المجالات الترابية.

وستعتمد الحكومة إلى تنزيل هذه السياسة من خلال توجيه السياسة السكنية حسب حاجيات الأسر والمجالات، ومواصلة دعم التملك مع زيادة عرض السكن، دعم السكن يستمر، وإحداث عرض وطني للسكن المخصصة للكراء، وتطوير حلول سكنية لفائدة موظفي القطاعات التي تعرف صعوبة في الاستقطاب، كما تلتزم الحكومة باستكمال القضاء على السكن غير اللائق، إلى جانب وضع برنامج متكامل للسكن القروي والبناء الذاتي الآمن.

وفي هذا الإطار، ستضع الحكومة برنامجا للسكن القروي يستهدف تأهيل أو بناء 100 ألف مسكن خلال هذه الولاية الحكومية، لا سيما في المراكز القروية الصاعدة، وسيمنح هذا البرنامج دعما مباشرا قيمته 40 ألف درهم للأسر المؤهلة في العالم القروي، إلى جانب مواكبة تقنية مجانية.

وستعمل الحكومة على مواكبة هذا البرنامج بإخراج قانون للتعمير بالوسط القروي يهدف أساسا–غادي نكمل خدمتي- تبسيط مساطر التعمير والبناء بالعالم القروي من خلال وثائق مرنة تغطي الدواوير، وتسوية وضعية المباني القائمة متى ثبتت سلامتها واحترامها لحقوق الغير.

• خامسا: إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق:

يوجد نحو 2.9 مليون شاب وشابة بين 15 و29 سنة خارج التعليم والتكوين والشغل، وتبلغ بطالة هاذ الفئة ما بين 15 و24 سنة 29.2%، وكيغادرو نحو 300 ألف تلاميذ الدراسة سنويا دون تأهيل، وهي أوضاع تستدعي سياسة مندمجة تواكب مسار الشباب إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية، ستطلق الحكومة ابتداء من 2027 برنامجا وطنيا بمواكبة اجتماعية ترابية يتيح تكوين 100 ألف شاب سنويا حسب حاجيات المقاولات، وتمكين نحو 100 ألف شاب سنويا من أول تجربة مهنية، ورفع طاقة التكوين بالتدريج إلى ما بين 150 ألف و200 ألف مستفيد سنويا، وسنواكب 60 ألف مقاولة لضمان تطويرها واستمرارها بالاحتضان وتسهيل التمويل والضمان والولوج إلى الأسواق والصفقات العمومية.

كما سنتيح حركية قانونية باتفاقيات مع الدول التي تحتاج إلى بعض المهن، وسنفعل جواز الحركية المهنية لدعم من يجدون عمل خارج مناطق إقامتهم مع برنامج لمساكن الكراء بأسعار مناسبة.

• سادسا: تأمين السيادة الاستراتيجية وتكريس الإشعاع الدولي:

تتطلب التحولات العالمية مقاربة تشمل الأمن المائي والغذائي والطاقي والبيئة والمخاطر الجيو استراتيجية والرقمية والعلمية الناشئة.

وفي هذا الإطار، وفيما يخص الأمن الاستراتيجي الطاقي، تلتزم الحكومة من خلال هذا البرنامج بتسريع برنامج تطوير الطاقة المتجددة للرفع من حصتها إلى أزيد من 52% من المزيج الطاقي في أفق سنة 2030.

كما نضع ضمن أولوياتها تنزيل عرض المغرب الهيدروجين الأخضر، والتنزيل التدريجي لخارطة طريق البنيات التحتية للغاز.

وموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على ترشيد الطلب المتزايد على الطاقة وعقلنتها من خلال تنزيل تدابير النجاعة الطاقية.

ولتحقيق الأمن الاستراتيجي المائي، تقوم استراتيجية الحكومة على تنويع وتقوية العرض المائي من خلال مضاعفة إنجاز السدود، خاصة في المناطق الجافة، وشبه الجافة والجبلية والواحات، إلى جانب تسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر بهدف تعبئة 1.8 مليار متر مكعب في أفق سنة 2031، وكذا إنجاز مشاريع تحويل المياه بين الأحواض والجهات عندما تقتضي الضرورة ذلك دون المساس بالتوازنات المائية للمنطقة المعنية.

ومن أجل ضمان استدامة الأمن المائي، تلتزم الحكومة بإعداد مخطط وطني للماء سيشكل إطارا استراتيجيا لتوجيه السياسات المائية الوطنية على المدى الطويل، وذلك وفق تصور يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الطبيعية والمناخية والاقتصادية والاجتماعية، ويضمن التقائية السياسات العمومية المرتبطة بالماء، والفلاحة، والطاقة، والبيئة وإعداد التراب.

وفيما يخص الأمن الغذائي، سننتقل من الدعم الظرفي إلى التحكم في عوامل الإنتاج ببرنامج السيادة في البذور، يرفع حصة البذور الوطنية من 20% إلى 50% خلال هذه الولاية.

وسنعمل على تأمين المخزونات وتموين السوق، ونضبط صادرات السلاسل الحساسة، وسندعم إعادة تكوين القطيع بتيسير ولوج صغار الكسابة إلى السلالات عالية الإنتاجية، ودعم المحلية وتقوية اليقظة الوبائية والصحية.

وفي مجال السيادة الرقمية، سنضع آليات وطنية مندمجة للأمن السيبراني وحماية البيانات والأنظمة الحيوية، وسنوسع الإنترنت خاصة بالمناطق النائية، وسنعد إطارا للذكاء الاصطناعي آمن ومسؤول، وسنوفر الظروف لجذب الاستثمار مع العمل على دعم المقاولات الناشئة المبتكرة.

وسنعزز السيادة الصناعية وموقع المغرب في سلاسل القيمة وذلك بتفعيل المبادرة الملكية الإفريقية والأطلسية، وتطوير الممرات البحرية واللوجستيكية الطاقية والمهن الجديدة والصناعات منخفضة

الكربون.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية، سنوفر شروط قاعدة صناعية وتكنولوجية دفاعية بتحسين الإطار القانوني والتنافسية والتحفيزات، وسنعمل على تكوين أسطول بحري تجاري وطني قوي وتنافسي، وتسريع المشاريع المينائية الكبرى والمناطق اللوجستيكية والصناعية المرتبطة بها؛

• سابعا: بناء اقتصاد قوي يمول طموحنا الاجتماعي والسيادي:

إن نجاح هذه الأولويات يحتاج إلى نمو ينتج قيمة مضافة عالية وفرص شغل، وسنعمل على توازن أكبر بين الإنتاج والخدمات، وتنويع الاقتصاد وامتلاك التكنولوجيات، والتحويل الطاقي والسيادة الرقمية والعلمية، وتعزيز الصناعة والمنتوج الوطني لتعويض الواردات، وسنقوي الاستثمار في البنيات الأساسية والإستراتيجية الإنتاجية، ونواصل تحديث الفلاحة، ونطلق خارطة سياحية للفترة 2027-2030 لبلوغ 26 مليون سائح بحلول 2030، مع تطوير التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني واقتصاد الرياضة.

كما نستهدف رفع مساهمة القطاع الخاص إلى ثلثي الاستثمار الوطني، بتوطيد دعم ميثاق الاستثمار، وتسريع المشاريع المتعاقد بشأنها، ومواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، ومواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وتيسير التمويل والضمان والصفقات العمومية، وسنعمل مع القطاع المالي على توسيع التمويلات البنكية وغير البنكية للاستثمار المنتج، والمشاريع الكبرى والابتكار والتصنيع والتصدير، وتعبئة الادخار الوطني، خاصة المؤسساتي، وإنعاش الأسواق المالية وفق التوجيهات الملكية.

ونظرا للدور الجوهري الذي يلعبه القطاع العمومي في تنزيل الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، ستعمل الحكومة على الرفع من وتيرة إعادة هيكلة المحفظة العمومية، بما يمكن من معالجة الوضعية المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية.

وعلى هذه الأسس، نتبنى مسارا اقتصاديا إراديا وواقعيا، يستهدف متوسط النمو بنسبة 5% سنويا خلال 2027-2031، وتضخما في حدود 2% سنويا، حماية للقدرة الشرائية والاستقرار، وسنضبط عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الإجمالي طيلة 2026-2031، وبتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين نجاعة الإنفاق في إطار إصلاح القانون التنظيمي للمالية، والاستفادة من أثر النمو وزيادة مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية، سنضع المديونية العمومية في مسار تنازلي إلى ما يقارب 62% من الناتج بحلول 2061 (المقصود: 2031).

راه غير ارتكبت خطأ لا شي حد يقول لك راه الانتخابات عاوتاني..

حضرات السيدات والسادة،

إن تنفيذ هاذ البرنامج مسؤولية حكومية، تدعمها رقابة البرلمان وتقييمه ومساهمة القوى الوطنية والإعلام، وستكون حكومتنا في خدمة جميع المغاربة بمختلف فئاتهم واختياراتهم السياسية، لأن الأمانة تتعلق بالوطن كله.

وهنا أؤكد لكم جميعا أنني أمد يدي إلى الأغلبية والمعارضة، والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، والمجتمع المدني والحقوقي والإعلامي، وكل الكفاءات الوطنية، كما ألتزم بأن الحوار سيظل مفتوحا للمقترحات الجادة والنقد البناء.

تنلتمس منكم الثقة ديال هاذ المجلس المحترم، هاذ المجلسين المحترمين، وأتطلع إلى تعاونكم من أجل مغرب أكثر عدلا وفرصا وتماسكا وإشعاعا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس مجلس النواب:</u>

شكرا السيدة رئيسة الحكومة المحترمة.

شكرا للسيد رئيس مجلس المستشارين المحترم.

شكرا للسيدات والسادة الوزراء المحترمين.

شكرا للسيدات والسادة النواب المحترمين.

رفعت الجلسة.

والسلام عليكم.

محضر الجلسة رقم 303

التاريخ: الأربعاء9 جمادى الأولى 1448هـ (21 أكتوبر 2026م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السادسة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة البرنامج الحكومي.

السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون؛

السيدات المستشارات المحترمات؛

السادة المستشارين المحترمون؛

طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، ومقتضيات النظام الداخلي للمجس، ولا سيما المادتين 270 و271 منه، يعقد المجلس هذه الجلسة لمناقشة البرنامج الحكومي الذي قدمته السيدة رئيسة الحكومة أمام مجلسي البرلمان في الجلسة المشتركة المنعقدة بتاريخ 19 أكتوبر 2026.

وبناء على مداولات مكتب المجلس وندوة الرؤساء المنعقدتين يوم 19 أكتوبر 2026، ستتوزع هذه المناقشة في جلستين عامتين:

الجلسة الأولى، وهي التي نعقدها الآن سنخصصها لتقديم مداخلات الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين؛

أما الجلسة الثانية، فسنستمع خلالها إلى رد السيدة رئيسة الحكومة على المناقشة، وذلك ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال اليوم.

وقبل الشروع في المناقشة يطيب لي باسم مجلس المستشارين أن أتقدم إليكم، السيدة رئيسة الحكومة المحترمة، وإلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة بخالص التهاني بمناسبة تعيينكم في مهامكم الحكومية، مقرونة بأصدق المتمنيات وبالتوفيق والسداد في الاضطلاع بمسؤولياتكم بما يستجيب لتطلعات المواطنات والمواطنين، ومواكبة حجم التحديات والرهانات اللي تواجهها بلادنا

والأكيد، أن تعيينكم المولوي السامي كأول إمرأة تتولى رئاسة الحكومة في التاريخ السياسي المغربي، شكل محطة بارزة في مسار تعزيز حضور المرأة في أعلى مواقع المسؤولية والقرار، ودلالة على ما بلغته بلادنا من تقدم في توطيد تجربة هاذ الديمقراطية وترسيخ مكتسباتها، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وإذا سمحتم لي، أعطي الكلمة لأول متدخل في إطار المناقشة عن فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 24 دقيقة، فليتفضل السيد الرئيس.

تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، من منطلق موقعنا السياسي والمسؤولية الوطنية التي نتحملها لمناقشة البرنامج الحكومي للفترة ما بين 2026-2031، ولكن اسمحوا لي في البداية أن أتوجه باسم مكونات فريقنا بأحر التهاني إلى السيدة فاطمة الزهراء المنصوري على الثقة المولوية السامية التي حظيت بها من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بتعيينها رئيسة للحكومة، وهو التعيين الذي نعتبره مكسبا تاريخيا للمرأة المغربية وإقرارا صريحا لكفاءتها العالية وتجسيدا حيا للتوجهات الملكية الهادفة إلى تعزيز المكانة الريادية للمرأة في التدبير الحكومي.

كما أغتنم هذه المناسبة، لأتوجه للسيدات والسادة الوزراء بأصدق التهاني على تشرفهم بالثقة المولوية الغالية متمنين لهم التوفيق والسداد في خدمة الصالح العام.

السيد الرئيس؛

السيدة رئيسة الحكومة؛

تأتي هذه المحطة الدستورية بالتزامن مع استعداد بلادنا لتخليد الذكرى المجيدة لعيد الوحدة، باعتباره منعطفا تاريخيا للسيادة الترابية وتجسيدا للانتصارات ومكتسبات دبلوماسية استراتيجية غير مسبوقة مستندة على القرار الأممي 2797، والتي أثمرت اعترافات دولية متتالية ودعما أمميا واسعا لمبادرة الحكم الذاتي ولوجاهة الطرح المغربي في المحافل الدولية، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله.

ولا يمكننا مناقشة التوجهات الاستراتيجية للبرنامج الحكومي دون الوقوف باعتزاز عند هذه الطفرة الدبلوماسية والتي تذكرنا بحجم المسؤولية الملقاة على هذه الحكومة لتكون في مستوى هذه التحولات

التاريخية.

فأنتم مطالبون، السيدة رئيسة الحكومة، برصد كل الإمكانيات لمواكبة هذه الطفرة النوعية والاستثنائية التي كان آخرها الانتصار الكبير في اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة منتصف الشهر الجاري بعد تصويت 152 دولة لصالح القرار الأممي الذي يكرس المبادرة المغربية كالأساس الوحيد والواقعي للتوصل إلى حل نهائي في إطار السيادة المغربية والوحدة الترابية للمملكة.

فترجمة هذا التأييد الدولي من خلال برنامجكم الحكومي إلى واقع تنموي بالأقاليم الجنوبية تفرضه مجموعة من التحديات القائمة والقادمة، كما أن مواصلة اليقظة والتعبئة بات لزاما لتحصين هذه المكتسبات ولتقوية الجبهة السياسية والاجتماعية كركيزة لتحصين السيادة الوطنية.

السيدة رئيسة الحكومة:

لا تفوتنا الفرصة في هذا المجلس الموقر دون أن نتقاسم معكم لحظات الافتخار والاعتزاز بالانتخابات التشريعية الأخيرة وبنضج التجربة الديمقراطية المغربية التي يرعاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ومقاومة كل الانزلاقات اللامسؤولة التي تهدد مقومات التنافس الشريف بين مكونات الحقل الحزبي إبان الاستحقاقات التشريعية الأخيرة.

كما أننا اليوم بصدد لحظة دستورية هامة بموجب الفصل 88 من الدستور، من أجل ممارسة دورنا الرقابي بكل مسؤولية ووطنية، والوقوف على مدى واقعية الالتزامات التي قدمتموها السيدة رئيسة الحكومة أمام مجلسي البرلمان، ومدى قابلية طموحات البرنامج للتنفيذ ومدى وفائه للوعود الانتخابية والاستجابة للانتظارات الحقيقية للمواطنات والمواطنين.

فقد أخذنا على عاتقنا استحضار المصلحة العليا لبلادنا، وخصوصية ودقة المرحلة التي تعيشها المملكة.

نؤكد أمامكم وأمام المغاربة جميعا، أننا سنكون معارضة وطنيةً، قويةً وبناءة، تتحرك من منطلق المسؤولية الوطنية وتغليب المصلحة العليا للوطن من أجل مواصلة المسار التنموي وتحصين المكتسبات الوطنية وحمايتها من الارتجال.

كما نعتبر أنفسنا قوة اقتراحية بحكم شرف قيادتنا للحكومة السابقة، إذ نستحضر بكثير من الفخر والاعتزاز المكتسبات التي حققتها وبما أبانت عنه من حكمة وحكامة في مواجهة الأزمات المركبة بروح وطنية ومسؤولية عالية، حيث كانت لنا الشجاعة الكافية لتحمل كلفتها السياسية بمفردنا.

وأمام هذه اللحظة الدستورية المتميزة لمناقشة البرنامج الحكومي الذي تقدمتم به، تساءلنا في الفريق التجمعي داخل مجلس المستشارين كما تساءل المغاربة وباستغراب شديد:

أين هو البرنامج الحكومي للأغلبية السياسية الذي ينتظره المغاربة؟ وأين هو المشروع الاجتماعي والاقتصادي الذي بشرتم به المغاربة خلال الأشهر الماضية؟

وهل فعلا البرنامج الحكومي يُعبر حقيقة عن التزامات الأغلبية الحكومية؟ أم أن مضامين هذا البرنامج تعبير صريح على التزامات من يقود هذه التجربة؟ فيما باقي المكونات الأخرى لا تعدو أن تكون سوى أرقاماً مُكمِّلةً ومُصفِّقَة لاختيارات حزب رئيسة الحكومة المحترمة؟

السيدة رئيسة الحكومة:

حرصت أغلبيتكم منذ الإعلان عن تشكيلها على تقديم نفسها باعتبارها أغلبية سياسية منسجمة أفرزت، على حد قولكم، حكومة سياسية قوية، تتقارب مكوناتها فكريا وسياسيا وتتوحد حول رؤية إصلاحية مشتركة.

اسمحوا لي أن أتساءل بكل وضوح ومسؤولية: ألا تعتبر هذه الأوصاف بمثابة أحكام قيمة ذاتية؟ وما الذي يجعل هذه الحكومة حكومة سياسية بالمعنى الذي يجري الترويج له؟ وهل يكفي أن تتفق أربعة أحزاب على المشاركة في الأغلبية الحكومية حتى تقتنع وتصرح أنها تتقاسم نفس المرجعيات والتصورات ذاتها بشأن القضايا المجتمعية الملحة؟

والحال أن أغلبيتكم تتألف من أحزاب تختلف في تاريخها السياسي ومرجعياتها الفكرية ومقارباتها الاقتصادية والاجتماعية.

فأين يتجلى تجانس الأولويات والإجراءات التي يتضمنها البرنامج الحكومي؟ وماهي الالتزامات التي تعكس فعلا مشروعا سياسيا مشتركا، وليس مجرد توافق على عناوين يمكن لكل حزب أن يفسرها وفق مرجعيته الخاصة؟

كما نؤكد على أن تغيير التحالفات لا يعتبر كافيا لتغيير السياسات واختلافها، وأن المشاركة في الحكومة السابقة والانتقال الى أغلبية جديدة ينبغي أن يصاحبه تفسير سياسي مقنع لما سيستمر ولما سيتغير، وما الذي يضمن تكرار بعض الاختلالات إن كانت هناك اختلالات.

أما الاكتفاء بوصف الحكومة بأنها حكومة سياسية ليس له أي دلالة تتجاوز التسمية، سيما أنه يتبين من البرنامج الحكومي أنه تجنب الحسم في اختيارات صعبة، واكتفى بالجمع بين أهداف عامة دون بيان كيفية التوفيق بينها مع تأجيل عدد من الالتزامات إلى نهاية الولاية، وهي كلها عناصر تثبت غياب المشروع السياسي المشترك.

وهكذا، فالحكومة لا تصبح سياسية بمجرد أن تصف نفسها بذلك، ولا تصبح منسجمة بمجرد التصريح بالانسجام، وإنما تتحدد معالم الحكومة السياسية من خلل جرأتها السياسية في معالجة القضايا الملحة للمجتمع ووضوح اختياراتها ودقتها وقدرتها على تحمل المسؤولية

عن نتائج اختياراتها.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

ونحن نستمع الى برنامجكم أمام مجلسي البرلمان، استوقفنا في الفريق التجمع الوطني للأحرار عبارات ستكون منطلقا ومحددا رئيسيا لعملكم خلال الفترة الممتدة ما بين 2026 – 2031، فقد أكدتم أن هذه الحكومة تعتبر السنوات الخمس المقبلة فرصة للحفاظ على المكتسبات واستكمال الأوراش.

لذلك نعتبر أن مضامين برنامجكم الحكومي هو تمسك واضح بِمَسَارِ الحكومة السابقة وتراكماتها الايجابية، ومؤشر حقيقي في تخليكم على شعار تغيير المسار الذي شكل أحد العناوين البارزة خلال حملتكم الانتخابية.

فقد كنا ننتظر من الحكومة السياسية، كما تدعون، أن تحمل رؤية إبداعية وحلولا مبتكرة وتوجهات ومسارات جديدة للجواب على التحديات والاكراهات المستقبلية، لكن يبدو أنكم عاجزين عن تقديم بديل اقتصادي واجتماعي وتنموي يرقى لطموحات شبابنا والأجيال المقبلة.

فها نحن اليوم أمام استنساخ لسياسات ومشاريع الحكومة السابقة، إذ تؤكدون من خلال برنامجكم أنها هي من وضعت الأُسس الحقيقية، والأجوبة الواقعية للأوراش الوطنية الكبرى تحت التوجيهات الملكية السديدة، سواء تعلق الأمر بالورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المباشر، أو من خلال الإصلاحات الهيكلية للقطاعات الاجتماعية في الصحة والتعليم، أو من خلال الورش الوطني لدعم السكن الرئيسي الذي كنتم دائما تشيدون بحصيلته ونتائجه خلال الولاية الحكومية السابقة.

وهذا في حد ذاته اعتراف حقيقي بنجاعة الاختيارات والسياسات العمومية السابقة التي لن تستطيع أي حكومة مهما كانت توجهاتها القفز عليها أو تجاوز نتائجها الملموسة لصالح فئات عريضة من أبناء وبنات هذا الوطن.

السيدة الرئيسة؛

لقد قررنا في الفريق التجمعي من منطلق مسؤوليتنا التاريخية والسياسية أن نمارس المعارضة المسؤولة المُوَجِهَة والبناءة والموضوعية، لأن هذه الحكومة قبل تنصيبها البرلماني يبدو أنها تحتاج إلى كثير من اليقظة المؤسساتية والمجتمعية، كما أن سقف الوعود كان مرتفعا جدا، وتسجيل أي تراجعات ستكون مكلفة على منسوب الثقة في المؤسسات.

فنحن نتمنى صادقين أن يكون هذا البرنامج الحكومي ثمرة مجهود جماعي للأغلبية الحكومية، والتقائية فعلية لمكوناتها رغم أننا نراها مجرد انسجام عددي بعيد عن التناغم في الرؤى والبرامج.

ومن هذا المنطلق، نسجل في الفريق التجمعي أن هذه الحكومة مع الأسف الشديد لا تميز بين إعلان النوايا وبين البرنامج الحكومي المنصوص عليه في الوثيقة الدستورية، وما يتضمنه من خطوط عريضة لعمل الحكومة في مختلف مجالات النشاط الوطني.

كما أن خطابكم يبدو في جوانب أساسية منه أقرب إلى خطاب إنشائي تطغى عليه لغة الطموحات والغايات العامة، أكثر مما تطغى عليه المؤشرات المرقمة ودقة الأهداف وقابلية الإنجاز وتحديد مصادر التمويل.

ومن جهة ثانية نسجل تراجعا مخيفا في تدبير الملف الاجتماعي ببلادنا، فإذا كانت الحكومة السابقة التي قادها التجمع الوطني للأحرار قد تعاملت مع الدعم الاجتماعي كآلية حقيقية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ورفع كل أشكال الهشاشة، فإن هذه الحكومة والحزب الأغلبي الذي يقودها والذي تعهد إبان الانتخابات برفع قيمتها من 500 درهم إلى 1000 درهم، تريد جعل الدعم الاجتماعي المباشر آلية لخدمة أجندتها الانتخابية حتى نهاية 2031، وهو ضرب واضح في تكافؤ الفرص بين مكونات الحياة السياسية والحزبية الوطنية.

ناهيك عن تبنيكم لتصورات إنشائية فضفاضة لإصلاح أنظمة التقاعد التي تمس أزيد من 4 مليون مساهم ومنخرط، في غياب تام لجدولة زمنية محددة ومضبوطة، والذي نتحدى على كل حال في مباشرة إصلاحها قبل نهاية سنة 2027، لأن ما يهمكم هو خوفكم من التكلفة السياسية أكثر من التكلفة الاجتماعية والاقتصادية التي تمس الأسر والعائلات المغربية.

السيدة الرئيسة؛

لا يسعنا ونحن نناقش البرنامج الحكومي إلا أن نهنئكم على اعترافكم الصريح بضرورة مواصلة تعميم مدارس الريادة، وهو اعتراف يؤكد وجاهة الحكومة السابقة في هذا الاختيار الوطني لمدرسة المستقبل، وما تحقق من نتائج ملموسة في التعلمات والكفايات الأساسية لفائدة المتعلمين والمتعلمات، كما نحمد الله على أن التاريخ سيسجل أن من كان يعارض هذا المشروع بالأمس دون حس مؤسساتي، هو من سيقود استكمال تنزيل مضامينه مع هذه التجربة الحكومية الحالية، مع العلم أننا نتطلع إلى الاستمرار في الرفع من ميزانية قطاع التعليم كما هو الحال في التجربة السابقة.

وفي نفس الوقت، ونحن نطالع تعهداتكم المتعلقة بالقطاع الصحي، فإن الخلاصة التي خرجنا بها في الفريق التجمعي أن هذه الحكومة لا تملك تصورا واضحا للقطاع، فما صرحتم به السيدة الرئيسة لا يخرج عن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الحكومة السابقة تحت التوجيهات الملكية السامية.

ونحن اليوم، ومن خلال ما راكمناه من تتبع دقيق للتجربة الحكومية السابقة، نؤكد لكم أنه لا خيار أمامكم سوى استكمال ورش

1600 مركز صحي للقرب، وتتبع الاوراش المتعلقة ببناء وتشييد المراكز الاستشفائية الجامعية لتحقيق عدالة مجالية بين الجهات، وضرورة تتبع مسار المجموعات الصحية الترابية التي قامت الحكومة السابقة بتعميمها على صعيد كل جهات المملكة، بالإضافة الى استكمال ورش تأهيل الموارد البشرية في القطاع التي شكلت أولوية حكومية راسخة خلال الولاية السابقة.

السيدة الرئيسة؛

إننا في الفريق التجمعي بمجلس المستشارين نستغرب لبعض المعطيات الواردة في برنامجكم، وأنتم الذين كنتم مكونا رئيسيا في الحكومة السابقة، فلا ندري كيف ستحققون نموا اقتصاديا يبلغ 5% سنوياً، وتضخما لا يتجاوز 2%، وعجزا في الميزانية لا يزيد على 3%، وتخفيضا للدين العمومي إلى نحو 62% بحلول 2031.

لذلك نتمنى صادقين ألا يسقط هذا الطموح الحكومي الجارف لمكونات الأغلبية في ممارسة سياسة الهروب الى الأمام تحت ذريعة التقلبات المناخية وإكراهات السوق الدولية والتطورات الجيوستراتيجية والجفاف والكوارث الطبيعية، وهي على كل حال تحديات لا تؤمن بها بعض مكونات الأغلبية الحكومية التي كانت تمارس المعارضة المنبرية في الأمس القريب.

وعلى صعيد آخر، كنا ننتظر منكم ومن حكومتكم الموقرة، تقديم جواب حقيقي حول إشكالية البطالة، خصوصا في صفوف الشباب حاملي الشواهد، لكن يبدو أنكم مستمرون في مسار تنزيل البرنامج الحكومي السابق بإحداث مليون منصب شغل.

وهنا يحق لنا أن نتساءل إن كانت البرامج التكوينية والتدريبية التي لا تتجاوز 100 ألف شاب وشابة كل سنة كفيلة بتحقيق هذه الوعود، أم أن ذلك مجرد حلم قد تبخر في أول وثيقة لهاته الحكومة؟

ومن باب التوجيه السليم لهذه الحكومة، نعتقد أنه من باب الإنصاف والاعتراف ضرورة استكمال وتجديد خارطة الطريق لقطاع السياحة التي أطلقتها الحكومة السابقة، لاسيما وأنها حققت مؤشرات جد إيجابية ونتائج مهمة (20 مليون سائح و138 مليار درهم سنة 2026 والمرتبة الأولى إفريقيا لأول مرة).

وفيما يتعلق بالقدرة الشرائية، ورغم أن حزبكم جعلها محور حملته الانتخابية، فإن البرنامج الحكومي، لئن كان قد وضعها ضمن إحدى أولوياته، فإنه باستثناء بعض إجراءات الدعم الاجتماعي، لم يتضمن إجراءات أخرى مستعجلة لمعالجة هذه الإشكالية بينما الجميع ينتظر وصفتكم السحرية للحد من غلاء الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

فأين هي التدابير المستعجلة لخفض أسعار اللحوم والخضر والأسماك وغيرها من المواد ذات الاستهلاك الواسع، حيث أننا لا ننتظر أن تكون هذه التدابير آنية، ولكن على الأقل كان الأجدر بكم الإعلان عن خطتكم للمحافظة على القدرة الشرائية في أمد 100 يوم من عمر حكومتكم.

وبخصوص العالم القروي والجبلي، فقد جاء برنامجكم الحكومي محتشما في هذا الباب ولم يرق إلى انتظارات الساكنة القروية والجبلية، باستثناء التدبير المتعلق بدعم السكن القروي والوعد بإعداد قانون خاص بالتعمير في هذا المجال.

كما أننا نتساءل عن التصور الذي اعتمدتموه لإلغاء التنمية القروية من تسمية وزارة الفلاحة؟

ويضاف إلى ما سبق أن برنامجكم لم يتضمن إلا جملة وحيدة تهم 6 مليون من أبناء جاليتنا المغربية بالخارج، خاصة وأنكم على إدراك تام بالقيمة المضافة التي يقدمونها لبلدهم ومساهمتهم في تنمية الاقتصاد الوطني ومدى تشبتهم بالقضايا الوطنية الكبرى.

فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاستخفاف بهذه الفئة في غياب أي أفق إجرائي أو زمني لوضع هذه السياسة الدامجة لمغاربة العالم في صلب أولوياتكم، ولا سيما بعد إقصاء تمثيليتهم في الحكومة الحالية.

ونظرا لضيق الوقت السيدات والسادة، ودون الخوض في التفاصيل، كنا نتمنى من الحكومة توضيحات أكثر في عدد من القضايا والملفات ذات الأولوية لدى المواطنين، والخروج من منطق الشعبوية ودغدغة العواطف، خاصة في بعض الملفات المتعلقة بتضارب المصالح والإثراء غير المشروع.

فلا يمكن بين عشية وضحاها ممارسة التقية على المغاربة، ولا يمكن لشركاء الامس التنصل من مسؤولياتهم في التدبير الحكومي، والظهور بمظهر الضحية الذي لا يملك سلطة القرار.

وهذه ممارسات في حد ذاتها تؤثر على منسوب الثقة في المؤسسات وتزيد من حجم النفور من المشاركة السياسية والحزبية.

السيدة الرئيسة المحترمة؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين لا نحمل العداء الجاهز لهذه التجربة الحكومية، ولا نريد توزيع صكوك الفشل مع بداية هذه التجربة وسنظل أوفياء لقيمنا ومسؤوليتنا في مراقبة وتتبع عمل الحكومة.

ولكن الواقع لا يرتفع، الواقع يؤكد أنكم فشلتم عند أول اختبار مؤسساتي في تحويل مفهوم الحكومة السياسية الى إجراءات وبرامج وسياسات عمومية يصل صداها للمواطنات والمواطنين.

وما تفضلتم به، السيدة الرئيسة، مجرد عناوين عريضة وشعارات رنانة، تفتقد للصدقية في مصادر التمويلات وللرؤية المستقبلية وفق أجندة زمنية محددة تستحضر الرهانات الوطنية والدولية.

وأمام هذه المعطيات، سيكون من المفيد لهذه الحكومة وجود معارضة قوية تضع حكومتكم تحت مجهر المساءلة الدائمة، وأن تحمل ما يكفي من الشجاعة السياسية لقبول الرأي المعارض دون اعتباره عرقلة أمام عجلة الإصلاح.

فهدفنا الأسمى هو مصلحة الوطن والمواطن وما نتمناه لحكومة بلدنا هو أن تكون النهايات أحسن من البدايات، بالرغم من أن الخطوات الأولى لهذه الحكومة لا تبعث على الطمأنينة ولا تبشر بالتحول الموعود في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 18 دقيقة، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

زميلاتي وزملائي المستشارون المحترمون؛

بداية وقبل التطرق لمداخلة فريقي في هذه الجلسة العامة، اسمحوا لي أن أتقدم بأحر التهاني وأجمل التبريكات للأخت فاطمة الزهراء المنصوري، المنسقة الوطنية للقيادة الجماعية للأمانة العامة لحزب الأصالة والمعاصرة، على ثقة صاحب الجلالة حفظه الله ونصره، وتعيينكم رئيسة للحكومة الجديدة، ومن خلالكم أهنئ باقي السيدات والسادة الوزراء المحترمون الذين حظوا بثقة جلالة الملك حفظه الله ونصره.

لذلك لا يسعنا بهذه المناسبة سوى الاعتزاز بهذه المحطة التاريخية التي نناقش فيها هذا البرنامج الحكومي الاستثنائي، وبهذه الجلسة الهامة، دستوريا وديمقراطيا.

دستوريا: حيث تنزيل مقتضيات الفصل 88 من الدستور الذي ينص على عرض السيدة رئيسة الحكومة أمام مجلسي البرلمان الخطوط العريضة للبرنامج الذي تعتزم تطبيقه، والذي يكون موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين، ويعقبه تصويت الثقة بمجلس النواب.

وديمقراطيا: حيث نرى السيدة فاطمة الزهراء المنصوري رئيسة الحكومة المغربية، في محطة تاريخية جد منفردة، عطرها شجاعة وثقة جلالة الملك حفظه الله ونصره يوم 29 شتنبر 2026 الذي سيبقى يوما تاريخيا في حياتنا الديمقراطية، حيث تعيين أول امرأة على رأس الحكومة المغربية كسابقة في التاريخ السياسي لبلادنا، عبر قرار ملكي ينم عن بصيرة وحكمة، ويتوج قناعات ملكية راسخة، مفادها كل الود والمحبة والتقدير الذي ظل يكنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ويتوج قناعات ملكية راسخة مفادها كل المحبة والود والتقدير الذي ظل يكنها صاحب الجلالة حفظه الله لفائدة المرأة المغربية، واثقا بقدراتها العالية، ومؤمنا بضرورة إنصافها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، فاسمحي لي السيدة رئيسة الحكومة المحترمة أن أهنئك من جديد، وبحرارة، ومن خلالك أهنئ كل نساء المغرب والعالم العربي والإسلامي، مؤكدين أن المشاركة السياسية للنساء بعد هذا اليوم ستتخذ بعدا ومنظورا آخرا، وأن نساء المغرب بعد 2026 ليسوا كما قبل هذا التاريخ.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

لقد عرفت بلادنا تنظيم استحقاقات تشريعية متميزة يوم 23 شتنبر الماضي، استحقاقات ساهمت في إنجاحها جهود جميع مؤسسات بلادنا، استحقاقات عززت المسار الديمقراطي الذي يرعاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، ويحرص على ترسيخه وتطويره، هكذا تم الإعداد المبكر والقبلي للقوانين الانتخابية بشهور عديدة، وعقدت سلسلة المشاورات السياسية الدورية بين وزارة الداخلية والأحزاب السياسية حولها، وتم توفير اللجان القضائية والتقنية والإدارية التي واكبت الإشراف على العملية، وعبأت الإدارة مختلف الوسائل اللوجيستيكية والمادية والرقمية وغيرها من الجهود الجبارة، مما جعل هذه الاستحقاقات تمر في جو ديمقراطي، كانت موضوع شهادات دولية، وموضوع تقارير جمعيات حقوقية وسياسية حكومية وغير حكومية، وموضوع إشادة ملاحظين من مختلف دول المعمور، وأسفرت على نتائج ورسائل شعبية واضحة، التقطناها في حزب الأصالة والمعاصرة بقوة، فقدرتي السيدة الرئيسة المحترمة الثقة الشعبية الكبيرة، وفهمنا جميعا الرسالة، وأعددتم المطلوب في البرنامج الحكومي، الذي هو تنزيل آمال وطموح الشعب المغربي، في تحالف سياسي منسجم، قوي ومتضامن، يفرز حكومة كفاءات سياسية عالية، تنتصر أولا وأخيرا لعدم خيانة ثقة جلالة الملك، ولخدمة الصالح العام، والقيام بإصلاحات جريئة وشجاعة لن تتحقق إلا بالتضحية والتفاني في العمل، وبتغيير مسار الممارسات السياسية غير السليمة.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

يقول المغاربة "علامة الدار على باب الدار" علامات نجاحكم بإذن الله مجسدة في أربعة رسائل أو خطوات حتى حدود اليوم نراها في فريق الأصالة والمعاصرة أنها قوية ومتميزة، تجسد البداية الموفقة لحكومتكم وهي:

أولا: تشكيل تحالف سياسي متقارب إيديولوجيا ومتجانس فكريا

وسياسيا؛

ثانيا: إفراز تركيبة حكومية سياسية من مناضلات ومناضلين مخضرمين، بين سياسيين ذوي تجربة وشباب طموح من أبناء المدرسة السياسية الحزبية المغربية؛

ثالثا: خطوط عريضة لقانون مالية 2027 شرع فورا في ترجمة الوعود والالتزامات المعلنة خلال الحملة الانتخابية؛

رابعا وأخيرا: برنامج حكومي قليل الكلام كثير الفوائد، برنامج دقيق ومرقم، وبأهداف واضحة ودقيقة، سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.

لذلك، نرى أن هذه المرتكزات والمنطلقات التي انطلقت منها السيدة رئيسة الحكومة المحترمة هي متينة وقوية، حيث منذ تعيينكم رئيسة للحكومة مكلفة بتشكيلها، سلكتم سلوكات ديمقراطية، تنم عن الإيمان العميق بالحوار والديمقراطية والتشاركية مع الجميع، تعكس حكمة وثقة عالية في النفس، وهذا لا يخفى علينا نحن الذين خبرنا مساركم النضالي الطويل داخل حزب الأصالة والمعاصرة، لأنك بعبارة مختصرة من "بنات الناس".

فاستدعيت الكل للمشاورات السياسية الكبرى التي تهم مصير البلد وإكراهاته وتحدياته الداخلية والخارجية، وحاورت الكل، إلا من اقتصر نظره على اعتبارها لحظة لتوزيع الغنائم أو لتسجيل بعض المكاسب السياسية الشعبوية الرخيصة على حساب مستقبل الأمة والوطن، فأسفرت الجولتين الهامتين من المشاورات بعد استقراء موضوعي للتجارب الحكومية السابقة التي كانت تعتمد على البعد العددي عوض الانسجام الفكري والسياسي، أسفرت عن إفراز أغلبية سياسية بالدرجة الأولى، أغلبية تجمعها الكثير من الروابط الفكرية والأدبية، وتتقاطع في الرؤى الإصلاحية، وتشترك في القناعات، أغلبية بمرجعيات فكرية وتاريخية وسياسية وازنة، تعيد الأمل للفعل السياسي، وتفتح مساحة كبرى للتصالح مع الماضي، مع الشباب، مع المرأة، مع العدالة الاجتماعية والمجالية، مع حماية السيادة الغذائية والطاقية والمائية والدوائية لبلادنا، وتتطلع إلى مباشرة الإصلاحات وتنزيل الوعود في أقرب الآجال، أو بالعبارة التي وردت في تصريحكم "ربح معركة إيصال عائد الثروة وثمار التقدم لكل الفئات والمجالات".

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثق في مسار حكومتكم الجديد المختلف والمتميز، فمن تغليط الرأي العام وتحريف التحليلات السياسية، الحكم على الحكومة الحالية بأنها الحكومة السابقة، متناسين أن المسؤوليات السياسية محددة، وأن الرؤى مختلفة، وأن القدرة على الإصلاح والإنجاز متباينة، وأن الحكومة الحالية مجددة في خطابها ومختلفة في وعودها وبرنامجها، وهي حكومة 2026 عينت في سياق تطور ديمقراطي يبنى منذ استقلال الوطن، وليست قادمة من السماء، هي حكومة واعية بكونها جزء من سيرورة تطور ديمقراطي عادي يبنى على التراكم، مما جعلها تعلن وتؤكد بوطنية عالية على أنها ستحافظ بطبيعة الحال على المكتسبات، وستكمل الأوراش الكبرى المتفق حولها، وستصلح الاختلالات، وهذا هو المطلوب من أي حكومة جديدة، أن تشتغل في إطار استمرارية الدولة والمؤسسات، وتبدع الحلول الجديدة للمشاكل القائمة.

ففي مختلف الديمقراطيات العريقة تنطلق الحكومة الجديدة من نقطة نهاية الحكومة السابقة، ولا تنطلق من الصفر، والتحدي الكبير الذي سيحدث الفارق بين هذه الحكومة ومن سبقوها من الحكومات، هو وعي هذه الحكومة الدقيق بالخلل، وتوجهها مباشرة نحو معالجته بشعار واضح وشفاف وهو: "العمل على تركيز موارد الدولة على أولويات يلمس المواطن أثرها في عمله وعيشه وتعليمه وصحته وسكنه ومجاله الترابي".

لذلك نقول لمن قاده حماسه الشعبوي الزائد ادعاء إسقاط هذه الحكومة في أقرب الآجال، نقول له: سترى قوة هذه الحكومة التي ربحت التحدي الكبير، وبنت الأساس المتين الذي تشيد عليه الأغلبيات، وهو التحالف المبني على العمق السياسي عوض الرقم العددي، نقول له سترى رئيسة الحكومة فاطمة الزهراء المنصوري، بل المرأة المغربية "علاش قادا" فالبداية موفقة، والباقي متأكدون أنه سيكون أجمل وأحسن.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

لقد تسلمتم المسؤولية الجسيمة في سياق وطني ودولي جد دقيقين، يتميزان بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وبالضغوطات الاقتصادية والمالية والجيوسياسية الخارجية، ونحن متيقنون أنكم واعون بهذه التحديات، بل أكدتم في تصريحكم الحكومي بأنكم واعون بحجم المسؤولية وبدقة المواعيد المقبلة، وملتزمون بالإنصات وبقول الحقيقة بشأن الإمكانات والإكراهات، وبترجمة التعهدات إلى التزامات قابلة للتنفيذ.

لذلك نحن مرتاحون للأجوبة التي سطرتموها ضمن نص البرنامج الحكومي الذي بين أيدينا، برنامج واقعي سيعمل على تنزيل الالتزامات المعلنة من قبل أحزاب الأغلبية الحكومية خلال الاستحقاقات الماضية، برنامج ذكي وواضح، أعاد ترتيب الأولويات بما ينسجم وانتظارات المواطنات والمواطنين، برنامج يتجه دون لغة خشب رأسا نحو حماية القدرة الشرائية للمغاربة، نحو صحة وتعليم ناجعين، وغيرها من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواضحة والمجسدة في المرتكزات السبعة الشاملة الواردة فيه، وهي:

• توطيد دولة الحق والقانون والمؤسسات؛

• تخليق الحياة العامة والقطع مع الريع من أجل سياسات عمومية ناجعة؛

• صيانة الهوية والمواطنة وتماسك المجتمع المغربي.

• استعادة القدرة الشرائية وترسيخ دولة اجتماعية قابلة للاستدامة؛

• إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق؛

• تأمين السيادة الاستراتيجية واستدامتها وتكريس الإشعاع الدولي للمملكة؛

• بناء اقتصاد قوي وقادر على تمويل طموحه الاجتماعي والسيادي.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

نتفق معكم كليا بضرورة تذكير البعض الذي اعتاد توزيع صكوك الشرعية والوطنية المغربية على السياسيين المغاربة بمزاجه، بأنكم تتمسكون بالمرجعيات الدستورية لبرنامجكم الحكومي، المبنية على ثوابت الأمة الواضحة والمحددة بمقتضى الدستور، وعلى رأسها طبعا الدين الإسلامي السمح، والملكية الدستورية الديمقراطية البرلمانية والاجتماعية، والوحدة الوطنية والترابية، والاختيار الديمقراطي، مع صيانة التعدد الثقافي واللغوي والحقوق والحريات، وحماية الأسرة والمساواة وتكافؤ الفرص.

كما لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى تثمين تأكيدكم على جعل قضية الصحراء المغربية في مقدمة القضايا الوطنية لبلادنا، وعلى دعم تنزيل خيار الحكم الذاتي على أرض الواقع بأقاليمنا الجنوبية، باعتباره مبادرة دولية ذات جدية ومصداقية لدى مجلس الأمن ومختلف الدول العظمى والصديقة، بالموازاة مع دعم خياراتكم الحكومية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليمنا الجنوبية.

كما نثمن تمسك حكومتكم بدعم القضية الفلسطينية ونصرة الشعب الفلسطيني، في إطار المواقف الثابتة للمملكة المغربية من القضية الفلسطينية ومن القدس الشريف، بقيادة جلالة الملك أمير المؤمنين ورئيس لجنة القدس الشريف، المجسدة في العمل على التسوية السلمية للنزاع، القائمة على حل الدولتين لتحقيق سلام عادل ودائم، وهي المواقف غير الغريبة على أحزاب التحالف الحكومي، وعليكم السيدة الرئيسة المحترمة المعلنة بغزارة في مواقفكم المسطرة داخل بيانات المكتب السياسي لحزبنا، والتي تجمع بين الدفاع عن حقوق الفلسطينيين المشروعة في الأمن والاستقرار والغذاء والدواء، والتنديد القوي بمختلف الانتهاكات التي تقوم بها القوات الإسرائيلية في حق الفلسطينيين واللبنانيين، في اهتمام قوي من حكومتكم اتجاه هذا النزاع القومي والدولي، ضمن استشعاركم العام لكل التحديات الخارجية الجيو استراتيجية، لاسيما تلك التي يطرحها الجوار المتقلب.

وفي هذا الصدد، نعلن دعمنا الكامل لكم، السيدة رئيسة الحكومة المحترمة، في هذا التوجه الدولي الضاغط، ومنه إلى مجابهة مختلف التحديات الاقتصادية والمالية الدولية المتقلبة والمتسارعة.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

لقد تركزت التوجهات الملكية الأخيرة على إشكالية التفاوتات التنموية والاجتماعية، وعلى مغرب السرعتين، مما ينعكس على نجاعة وفعالية السياسات العمومية، وفي هذا السياق نثمن وعيكم الكبير بهذه التحديات، ونعتز بالتدابير التي سطرتموها والتي تعكس الرؤية الاجتماعية الواضحة للحكومة، التي انطلقت من تقدير الجهود الكبيرة التي قامت بها مؤسسات بلادنا لتنزيل الرؤية الملكية في هذا المجال، ونثمن مقاربة البرنامج الحكومي الذي تطرق:

أولا، لتجاوز أعطاب البرامج السابقة ومعالجة اختلالاتها ومعيقاتها؛

ثانيا، اقتراح تدابير جديدة لإغناء الحقل الاجتماعي الذي بات محور السياسات العمومية المستقبلية، وعلى رأس هذه التدابير تعزيز دخل الأسر الهشة، وضبط الأسعار، وتوسيع الحماية الاجتماعية بخدمات جيدة، وإعفاء الأسر الهشة من فاتورة الكهرباء لأقل من 100 درهم شهريا، وتخفيض الضريبة على الأجور، والرفع التدريجي للدعم الاجتماعي وللحد الأدنى للتقاعد، ومباشرة إصلاح صناديق التقاعد بحوار مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، والإرتقاء بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والتعليم العالي، ومحاربة الهدر المدرسي نهائيا بحلول سنة 2030 وتفعيل سياسة متكاملة للسكن والتعمير وإعداد التراب وسياسة المدينة، وغيرها من التدابير الاجتماعية الواضحة.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

من منطلق أن الشباب المغربي هو عماد الوطن، وأساس تنميته وتطوره، وقوة وطاقة أساسية في الانتاج والتنمية داخل المجتمع، نثمن انتقال مقاربة هذه الفئة الاجتماعية الهامة من ملف عادي إلى قضية وطنية هامة تحظى بأولوية خاصة داخل البرنامج الحكومي، وأنكم استحضرتموها في مختلف خطوط هذا البرنامج، أي انتقلتم به من منطق التدبير القطاعي الضيق إلى القضية الوطنية المشتركة بين مختلف القطاعات، أوكما سميتموه بالخيط الناظم لأولويات البرنامج الحكومي، من خلال ضرورة استحضار الشباب في المشاركة السياسية والمؤسساتية، في جودة المدرسة العمومية والتكوين، في تثبيت الفلاحين الشباب في العالم القروي، في أوراش كأس العالم 2030، وفي الرقمنة، وفي تقليص عدد الشباب المهاجرين من حاملي الشواهد العليا وغيرها من التدابير، ومن تم إقرار استراتيجية وطنية مندمجة لفائدة الشباب ترتكز على الحكامة والتشاركية وتضمن حقوقا واضحة للشباب وخلق فرص اقتصادية للشغل والكرامة لهذه الفئة الهامة في نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

ختاما، لا يسعنا بعد اطلاعنا على برنامجكم الحكومي الواضح، وعلى الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية 2027، واللذين يترجمان

وعودكم الانتخابية حرفيا، وينزلان مختلف الشعارات التي رفعت من قبل وبالملموس.

لا يسعنا سوى الاعتزاز بحجم الوضوح في القول والفعل، في الشعارات والممارسة، مما يشكل أساسا للمصداقية وبناء الثقة في الحكومة الحالية، ومن خلالها في الفعل السياسي، ويؤشر على بداية موفقة، لحكومة مغايرة، ترأسها امرأة قوية، منسجمة مع مبادئها، واضحة في قناعاتها، وشجاعة في مسؤوليتها.

ورغم ذلك، السيدة رئيسة الحكومة المحترمة، نؤكد أن نجاح الأغلبية الحالية هو مسؤولية جماعية، يتطلب اجتهادا وتفانيا في العمل من طرف الحكومة، والتزاما ومسؤولية وتعاونا من البرلمان، فالزمن الإصلاحي والتشريعي والسياسي مسؤوليتنا جميعا، أغلبية ومعارضة، مجتمعا مدنيا، إعلاما مسؤولا، وكل القوى الحية، حتى نستطيع كسب انتظارات المواطنات والمواطنين وكافة الرهانات المطروحة على بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 16 دقيقة و30 ثانية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

أخواتي، إخواني المستشارين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، ونحن أمام لحظة دستورية تاريخية بالنسبة لبلادنا، لحظة دستورية أساسية في تعزيز الممارسة الديمقراطية ببلادنا، تجسد التزام المؤسسة التشريعية بدورها الرقابي.

لكن، ما يجعل من هذه اللحظة محطة تاريخية بالنسبة لبلادنا هو أننا لسنا بصدد مناقشة برنامج حكومي فقط، بل نحن بصدد برنامج حكومي قدمته السيدة فاطمة الزهراء المنصوري رئيسة حكومة المملكة المغربية الشريفة، طبعا بعد حصولها على الثقة المولوية السامية بتعيينها كأول امرأة رئيسة للحكومة، إنها محطة كذلك تجسد الرؤية الملكية السديدة في تمكين المرأة المغربية من قيادة المؤسسات الدستورية الكبرى والإسهام الفاعل بكل كفاءة واقتدار في صنع القرار التنموي.

والأكيد، السيدة الرئيسة المحترمة، يجسد مساركم الحافل عنوانا بارزا ونموذجا ملهما للكفاءة النسائية المغربية في تدبير الشأن العام، فقد برهنتم كوزيرة وكرئيسة مجلس مدينة مراكش وكقيادية حزبية عن جدارة واقتدار في تدبير وقيادة مشاريع تنموية واعدة، تزاوج بين حكامة التدبير وسياسة القرب والإنصات للمواطن.

الحضور الكريم؛

الأكيد أن الانتخابات الأخيرة التي شهدتها بلادنا، تشكل لبنة إضافية في صرح البناء الديمقراطي لوطننا الحبيب، إلا أن نسبة المشاركة التي بلغت 38% تشكل تنبها حقيقيا يدعونا جميعا كفاعلين سياسيين إلى العمل الجاد لترميم جسور الثقة مع المواطنين وإعادة الاعتبار للعمل الحزبي والحكومي.

في المقابل تواصل الأقاليم الجنوبية للمملكة تسجيل نسب مشاركة مرتفعة ومشرفة، تكرس خصوصيتها الانتخابية كقاطرة للمشاركة الوطنية، وهو ما يعكس انخراط أبناء وبنات هذه الأقاليم العزيزة من تراب وطننا الحبيب بوعي سياسي متجذر في اختيار ممثليهم في المؤسسات التمثيلية الوطنية، هذه النسبة تعطي إشارة واضحة لمن يريد أن يرى هذه الإشارة.

حضرات السادة والسيدات؛

يحمل البرنامج الحكومي الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، تعاقدا سياسيا مسؤولا متكامل المشروعية تتداخل فيه المسؤولية بالوفاء بالثقة الملكية السامية والإرادة الشعبية الناخبة.

وتتضاعف هذه المسؤولية أمام سياق دولي معقد، موسوم بالتوتر وتحتدم فيه التنافسية والحمائية الاقتصادية وتصاعد التحولات المناخية.

إن هذه التحديات والرهانات إن تشكل لنا دافعا لتوزيع الإصلاح ومحفزا لمثابرة العمل لابتكار حلول وفرص حقيقية لبناء مغرب قوي بمؤسساته، تحظى بثقة الجميع.

حضرات السادة؛

تضعنا قراءة موضوعية للمسار الوطني أمام مفارقة تنموية لافتة، ففي الوقت الذي نجحنا في قيادة إصلاحات هيكلية ومشاريع كبرى، لا تزال عدالة التوزيع تشكل تحديا كبيرا، فثمار النمو لم تعبر بشكل منصف نحو كافة الفئات الاجتماعية والمجالات الترابية، مما يفرض انتقالا فوريا إلى هندسة تدبير جديدة تضمن تحقيق الأثر الملموس للنمو على المعيش اليومي للمواطن.

بناء على ذلك، تمثل السنوات الخمس المقبلة منعطفا حاسما

لتحصين المكتسبات وإعادة ترتيب الأولويات الوطنية، للاستجابة المباشرة لانتظارات المواطنات والمواطنين، وذلك عبر محاربة حقيقية للفساد وتضارب المصالح وتركيز موارد الدولة نحو توطيد أسس دولة اجتماعية، وبتوفير الشغل المستدام والحماية وتقوية القدرة الشرائية، وضمان جودة الخدمات، خدمات المرافق العمومية الاجتماعية وتأهيل المجالات الترابية لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص بما يكفل القطع مع مغرب بسرعتين، كما جاء على لسان جلالة الملك حفظه الله، وبناء عدالة مجالية دامجة تسند على تفعيل كامل لميثاق لا تمركز إداري وتسريع تنزيل جهوية موسعة حقيقية وجيل جديد من برامج التنمية الترابية تربط المكتسبات الماكرو اقتصادية بالتلاحم الاجتماعي والترابي، تأسيسا لمستقبل أكثر انصافا لجميع أبناء وبنات الوطن والمجالات الترابية.

لقد توفقتم في برنامجكم الحكومي في حصر الأولويات الأساسية الكفيلة بتسريع وتيرة تحقيق نموذج المغرب الصاعد، وهي أولوية تستمد حمولتها من التوجيهات السامية التي حملتها الخطب الملكية، كما تعززت بتركيز موقف لتضامن البرامج الانتخابي لأحزاب المشكلة للائتلاف الحكومي.

فضلا، عن استحضارها لخلاصات وتقارير مؤسسات وهيئات الحكامة الوطنية ويقوم هذا البرنامج الحكومي على سبع مرتكزات أساسية متكاملة الترابط تضمنتها تصريحكم، السيدة الرئيسة المحترمة.

ينطلق الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في تقييمه للمرحلة الراهنية من قناعة راسخة بأننا أمام منعطف استراتيجي في مفترق الطرق وحاسم في التوجهات، وضعنا أمام تفاصيله الخطاب السامي لجلالة الملك حفظه الله في افتتاح الدورة التشريعية الحالية، فهذه الظرفية الاستثنائية تتداخل فيها التحديات مع فرص واعدة لتعزيز التموقع الاستراتيجي للمغرب دوليا وقاريا.

وهذه الظرفية تفرض علينا الانتقال الفوري نحو تدبير قوامه الجرأة وتجاوز منطق التردد أو التنزيل التدريجي للإصلاحات.

إن الرهان الأسمى الذي نضعه نصب أعيننا، كاستقلاليين اليوم، هو أن نساهم في تسريع وتيرة التحول البنيوي للاقتصاد الوطني والعبور به نحو مقاربة مندمجة للتنمية تضمن الارتقاء الفعلي بالمغرب إلى مصاف القوى الصاعدة دوليا، وهو رهان مرتبط أساسا ارتباطا وثيقا بفلسفة المشروع المجتمعي التعادلي الاقتصادي والاجتماعي، كالتزام سياسي وأخلاقي لتحقيق كرامة المواطن ورفعة الوطن، والتي يجسد البرنامج الحكومي جوابا طموحا له.

السيدات والسادة المحترمون؛

انطلاقا من موقعه السياسي والدستوري، يعرب الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، عن تفاعله الإيجابي والبناء مع مضامين هذا البرنامج الحكومي، المشبع بالنفس التعادلي، مؤكدا رغبته الراسخة في تنزيله على أرض الواقع بوعي عميق وبروح إرادية، وطنية، صادقة لتحويل الالتزامات الحكومية إلى مكتسبات ملموسة تُدعم العدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي لرفعة وطننا الحبيب تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وحفظه.

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب".

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الآن الكلمة للفريق الحركي في حدود 13 دقيقة ونصف.

تفضل، السيد المستشار.

13 دقيقة و30 ثانية، وبعض المرونة في حدود المعقول.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

زميلاتي وزملائي المستشارون الموقرون،

السيدات والسادة الوزيرات والوزراء المحترمون؛

بداية، بغينا نهنيوك السيدة الرئيسة المحترمة ومن خلالك جميع أفراد الحكومة على الثقة المولوية السامية، متمنين لكم التوفيق والنجاح، وتكونو على قد هاذ الثقة وهاذ الأمانة اللي على العاتق ديالكم.

واحنا على مقربة من تخليد عيد الوحدة، لا بد لي باش نعرب على الإعتزاز ديالي بالسياسة والاستراتيجية الملكية في المجال الدبلوماسي، اللي كل نهار كتكرس خيار الحكم الذاتي الموسع في أقاليمنا الجنوبية، كخيار وحيد وأوحد لحل نزاع الصحراء المغربية المفتعلة.

بنفس الاعتزاز وبنفس الفخر، بغيت نشكر أفراد قواتنا المسلحة الملكية، أفراد الدرك الملكي، قوات الأمن، الوقاية المدنية، رجال السلطة الترابية على المجهودات اللي كيقومو بها من أجل صون وحدة واستقرار هذا الوطن العزيز والغالي.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

غادي نوقف معكم بعجالة على الارتباك والدهشة اللي عرفتها الولادة ديال هاذ الحكومة:

بداية، بأسرع تعديل حكومي في تاريخ المغرب، وصولا لواحد الارتباك زمني في احترام المواعيد الدستورية، وأنا عاد داخل اليوم، وصلنا أنكم

وزعتو بالأمس على فرق مجلس النواب، مسودة قانون المالية قبل ما تاخذو الثقة ديال البرلمان.

وغادي نمر بعجالة للهندسة الوزارية، اللي هي فنظرنا ماشي مجرد أسماء ولا أرقام لكي يتم التوزيع ديالها ما بين الفرقاء السياسيين، ولكن هي واحد المرآة سياسية للتوجهات ديال الحكومة، وهنا غادي نتساءل معكم السيدة الرئيسة، أين غابت وزارة أو قطاع التنمية القروية والجبلية، واحنا مقبلين على واحد الورش ملكي للسياسات التنموية المندمجة؟

فين غاب قطاع اللامركزية، وسيدنا فخطاب افتتاح البرلمان خصص لو واحد الحيز كبير، باش نقدرو نسرعو بالجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري؟

فين هوما مغاربة العالم، السيدة رئيسة الحكومة، في هاذ الحكومة هاذي؟ 6 مليون ديال المغربيات والمغاربة اللي هما وزراء المغرب فالخارج فالقضايا الكبرى ديالو، كيخلقو واحد منظومة قائمة الذات ومتقدمة للدعم الاجتماعي للأسر ديالهم فهاذ البلاد، وكيساهمو فالاستثمار الخالق للثروة، وقس على ذلك الاستثمار، قس على ذلك المغاربة من ذوي الاحتياجات الخاصة، المرأة فين هو قطاع المرأة، واحنا فحكومة كتقودها لأول مرة رئيسة الحكومة، خفضنا نسبة تمثيل الوزيرات، لا سيما في الوزارات الحساسة، وحذفنا حتى القطاع من الهندسة الوزارية.

تابعنا معكم، السيدة رئيس الحكومة، نهار الاثنين التصريح الحكومي والبرنامج الحكومي، تصريح بعناوين فضفاضة، للأسف غابت عليه البرامج الواضحة المؤقتة بآجال للتنفيذ بمصادر التمويل، وأكثر من هذا ومن ذاك واحد الآلية للقياس والتقييم.

وغادي ندوز معكم مباشرة للأوراش والبرامج الكبرى اللي كيساينوها المغاربة واللي هي آنية وعندها واحد الضرورة قصوى، بداية باستكمال الورش الملكي للحماية الاجتماعية، صحيح أنكم غادي تباشرو في إصلاح المؤشر، ومن هنا، من هذا المنبر كون كان هذا المنبر كيشهد 3 ولا 4 دالمرات قلناها للحكومة اللي قبل منكم ما خصناش نبقاو نعتمدو على المصاريف، ولكن نركزو على المداخيل ديال المواطنين والمواطنات.

واليوم ملي كنفتحو هاذ المؤشر هذا كنطلب منكم السيدة الرئيسة راه عندنا واحد الحالات راه ما ينفعش فيهم الخوارزميات، راه ما يمكنش واحد المغربية ولا مغربي اللي بلغ من السنة عتيا ولظروف ولا هذا غادي نقولو لو المؤشر وما يولج للصحة وما يستفدش من الدعم، خص تكون عندنا واحد اللجينة اللي كتراعي إنسانية المواطن قبل من الأرقام.

أيضا تحدثتو على الدعم الاجتماعي واعدتو بـ 1000 درهم، وفي التصريح ديالكم قلتو 500 غادي ندوزوها ل 1000 في 5 السنوات، بمعدل 100 درهم للسنة، معدل 8 الدراهم للشهر، مزيان، القرع فين ما ضربتيه كيسيل دمو، اللي محتاج اللي اعطيتيها ليه زايدة راه خير وسلام.

ما عارفش الكرامة اللي واعدت به الحكومة السابقة فين وصل؟ ما قريناهش في البرنامج الحكومي ديالكم.

غادي نمر، السيدة الرئيسة، للتغطية الصحية مازال عندنا 4 المليون ديال المغاربة اللي خارجين من هاذ التغطية، خصنا شي حل باش نشجعو ذوك الناس اللي كيخدمو في القطاع غير المهيكل باش يدخلو.. ماشي حل وسط نفرقو ذيك التكلفة عارفين الميزانية ديال الدولة ما قداش.

الميزانية ديال قطاع الصحة كينساينو قانون المالية كنتمناو أنه يكون فيه واحد الرفع، كاين واحد الخصاص متفقين عليه، كنتمناو أننا ما نبقاوش نهضرو على قطاع الصحة فقط كأرقام، ولكن كنتمناو منكم ومن الوزير الوصي على القطاع خرجو للأقاليم، خرجو للمدن، دخلو في حوار مع الناس ديال القطاع باش نقدرو نجبدو منهم أكثر ما يمكن يعطيوه للمواطنين، والأمثلة كثيرة وانتوما دزتو كمنتخبة سابقة وعارفة أشنو كيعيشو المدن الهامشية، مرحبا بك عندنا في مكناس، مليون نسمة، أجي تشوفي المستشفى الإقليمي ديالنا يفتقد لأدنى الشروط، لا في الإمكانيات، لا في العنصر البشري باش نقدرو نعطيو واحد الخدمة صحة محترمة للمواطنين.

قطاع الصحة الخاص، اليوم خصنا نوقفو، هاذ القطاع ضروري باش يوفرو واحد الخدمة للمواطنين ضروري للتكوين، ولكن راه فيه شي ناس اللي للأسف كيتاجرو في الآلام ديال الناس، ما يمكنش نقبلو في 2026 أن مازال المواطن يحط الشيك عاد يدخل (bloc)، ما يمكنش نقبلو في 2026 أن المواطن يحط (noir) عاد يدخل (bloc) هاذ الشي خصنا نقعطو منو، ما يمكنش نبقاو نسمعو لا سير لوكيل الملك ولا سير للمحكمة، المواطن اللي كيمشي لذيك البلاصة راه الألم اللي وصلو تما يعلم الله به، الدولة خص تكون عندها الإمكانيات باش تراقب وتقطع مع هاذ الممارسات.

قطاع التعليم، السيدة رئيسة الحكومة، كنا كنتظرو منو الكثير ما جاتش فيه واحد الرؤية متكاملة كيفاش غادي نزيدو فهاذ 5 سنوات اللي جاية، مشينا فهاذ مدارس الريادة، اليوم حان الوقت باش نديرو واحد التقييم لهاذ البرنامج هذا، نديرو واحد التقييم فين كاين الخصاص ونصلحوه، واش غنعممو على جميع المناطق؟

احنا عارفين كاين مشكل، كاين واحد التراكم ديال سنوات في قطاع التعليم، ما بغيناش من غدا لبعد غدا نوليو احنا الأولين ولا الثانيين عالميا، ولكن نخرجو من المرتبة 122 اللي كنتربعو على 120 و122 عالميا، تكون عندنا جامعات اللي في ترتيبات متقدمة، ما نكونوش 55 إفريقيا، 2100 وشي حاجة عالميا، بزاف، عندنا مسؤولين ووزراء على الأقل كيهضرو باللغة الأم ديالهم مزيان راه ما بقيناش كنتحملو باركا هاذ

5 سنين هادي اللي دازت، مسؤولين لا يجيدون اللغة العربية، لا خير في أمة لا تتقن لغتها، ما كتعرفش تاريخها وما كتعتزش بالتراث ديالها، السيدة الرئيسة.

دائما في قطاع التعليم، جميل أننا يكون عندنا واحد الوزير بتجربة وخبرة كبيرة، ولكن كيف ما تنجيبو وزراء مسؤولين بخبرة وبتجربة، قطعو مع ذاك الإجراء غير المفهوم ديال 30 سنة، اللي عندو 30 سنة ما يدخلش للتعليم، و30 سنة ديال اليوم راه يالاه سالا من (PlayStation) مازال (jeune) دفعو بهاذ الشباب هاذو يزيدو يعطيو، مازال قدامهم ما يعطيو.

أيضا، وهنا غادي نحبس ربما كاين ما يتقال حتى على ود التعليم الخاص، خصنا نشوفو كيفاش نخفضو ذيك التكلفة لا سيما على الطبقة الوسطى اللي تتلقى راسها مضطرة، ما بقاش واحد الرفاه ولكن مضطرة باش تدي وليداتها للتعليم الخاص.

التشغيل، في التصريح الحكومي ديالكم، صحيح هضرتو على نسبة البطالة، ولكن ما جا حتى حاجة واضحة أشنو؟ شحال ديال المغاربة والمغربيات غادي تشغلو فهاذ الولاية؟

كاينة واحد النقطة في الصفحة 124 من البرنامج الحكومي ديالكم اللي تتواعدو بها بمليون فرصة شغل، ولكن ما كاين لا استراتيجية، لا توقيت، لا إنتاج، تنتمناو إن شاء الله فاش تصعدي فهذا وضحي لنا الله يعطيك الصحة، للأسف اعطيتونا 48 ساعة باش نقراو ذيك 137 صفحة، الغالب الله إيلا شي حاجة دازتنا لنا وشفتوها وضحوها لنا الله يعطيك الصحة.

واعدتو، السيدة رئيسة الحكومة، ببرنامج متكامل لإدماج الشباب، احنا غادي ننتظرو.. تنتمناو أنكم ما تعاودوش تستنسخو التجارب ديال الحكومة السابقة اللي كنتو شريك أساسي فيها، برامج من قبيل "فرصة"، "أوراش"، ضياع المال العام، نجمعو واحد المجموعة ديال المؤثرين وننفخو واحد الحاجة اللي ما كايناش، ومن نهار الأول تنقول لكم ذاك الشي راه خسران الفلوس، شوفو شحال من مليار أعطاو؟ شحال من مليار تخسر فذاك الشي كامل.

تنتمناو تجي شي برامج اللي تجاوب على التساؤلات ديال هاذ الشباب ديال "Z"، هاذ الشباب ديال اليوم، هاذ الشباب ديال (NEET[1]) 2 أو لا 3 ديال المليون اللي خارج منظومة التعليم، خارج منظومة الشغل، خصنا لهم واحد الحل، هاذو قنبلة موقوتة، اليوم ما نساينوهمش يخرجو عندنا، احنا خصنا نهبطو عندهم، نسمعو لهم، نعطيهم حلول اللي تتلاءم الظروف ديالهم، وتتلاءم حتى الفكر ديالهم، ما شي هو الفكر ديال 20 عام أو 30 عام هاذي.

أيضا، السيدة رئيسة الحكومة، التقاعد، واعدتو فالبرنامج الحكومي أنكم ترفعو الحد الأدنى 3000 درهم، في التصريح الحكومي، قلتو على أنه غادي يكون تدريجي بـ 5 ديال السنوات، ولكن في قراءتنا للبرنامج الحكومي في الصفحة 57 ربطتو هاذ الزيادة التدريجية بالإصلاح الهيكلي لصناديق التقاعد، تقدرو الله يعطيك الصحة توضحو لنا كيفاش الرؤية ديالكم؟

الحكومة اللي فات دوزت 5 سنين وهي تتقول لنا راه عندنا الرؤية، احنا تنبلورو فيها وخرجت وما دارت والو، ما عندناش واحنا عارفين الوضعية ديال ذيك الصناديق، ما بقاش لنا الوقت فين غادي ننتظرو.

القدرة الشرائية وضبط الأسعار مزيان ذاك الشي اللي قلت على سلاسل الإنتاج، الأسواق هاذ الشي سنوات واحنا تناديو به، خص القيمة المضافة يستفيد فيه ذاك الصغير المنتج، ما يبقاوش ذوك الوسطاء هوما اللي تيستفدو منها، ولكن أهم حاجة فهاذ الموضوع هذا هو برامج الدعم، ذيك برامج الدعم خصها توصل للناس اللي تيخدمو، ولكن خص تكون عندنا الجرأة اليوم، السيدة رئيسة الحكومة، هضرتو في الحملة الانتخابية على واحد 280 مليار.

اليوم، أنا تنظن قبل ما نبداو خصنا نتفقو ونديرو لجنة تقصي الحقائق وطنية، تكون فيها وحدة وطنية، إيلا كان تهمكم الأمر بحال اللي تهمنا، ونعرفو الخلل فين كاين أولا باش نصلحوه، وإيلا شي واحد اخذا شي درهم من فلوس المغاربة بدون حق، بدون وجه حق، راه خص يردها، أنا ما تنسميوهمش فراقشية راه هاذوك بالصواب تنلبسهم كرافطة، هاذوك راه باردين الكتاف، شفارة هاذوك اللي خانو المالية العامة وشفرو المغاربة، وخصهم يرجعو ذاك الشي ونعرفوهم ويتحاسبو، كيف ما قال السيد الوزير راه تيعرفم، ما كرهناش (la liste) ديالهم باش نتفاهمو معهم الله يعطيك الصحة.

ما كاينش شي تحسين القدرة الشرائية بلا ما نشوفو مسألة المحروقات، اليوم تنتمنى تكون عندنا الشجاعة باش ناخذو واحد الإجراءات اللي ملموسة اللي يحس بها المواطن، خصنا اليوم نفتحو واحد النقاش، علاش ما نسقفوش الأرباح؟ ما تنهضروش على الأثمنة، الأرباح، نخليو واحد الربح معقول باش يزيدو، الضريبة على المحروقات نخفضوها، واحنا دابا الدولة تتربح مع المحروقات طلعو وهي تتزيد.. ما يمكنش ما تيتقبلهاش، المخزون الإستراتيجي فين هو؟

علاش اليوم احنا طلبناكم ب "لاسامير" ودفعنا بواحد القانون باش "لاسامير"، نفتحوها، نشوفو واحد النقاش واش تقدر ترجع، واش نقدرو ندخلو مع مستثمرين أخرين باش نديرو وحدة ديال التكرير اللي توفر لنا واحد المنتوج بثمن أقل، واحد المخزون استراتيجي لا سيما في ظل هاذ الأوضاع الأمنية الإقليمية اللي كاملين تنشوفوها كل نهار.

تحدثتو وأعجبنا، السيدة رئيسة الحكومة، هضرتو على تضارب المصالح، ومحاربة الريع، مزيان هاذ الشي، مزيان، كنتمنى أن وزيركم فالعدل يعاود يرجع لنا ذاك قانون الإثراء غير المشروع نتناقشو فيه،

[1] Not in **E**ducation, **E**mployment or **T**raining.

نثمنوه ونزيدو بيه للقدام.

كنتمنى أيضا أننا نراجعو ذيك المادة اللي كتكبل عمل الجمعيات والمجتمع المدني، احنا ماشي مع الابتزاز، ولكن نعطيو للمجتمع المدني الحق في التبليغ.

ولكن في نظرنا راه واخا نجيبو القوانين حتى من كوريا الشمالية ونديرو هاذ الشي كامل إيلا ما بديناش من الفوق، إيلا ما بديناش بالسياسيين، اللي كيدير السياسة خصو يبعد من المال العام.

كيف يعقل أن رئيس الجماعة كنكبلوه اللي عندو فائض ديال مليون ديال الدرهم، ووزير كيتاجر وكيبيع ويشري مع الدولة.

اللي بغى يدير التجارة يمشي يصاوب الطوموبيلات اللي كيطيرو والطيارات اللي كيعومو، يبعد من السياسة، يخلي هاذ الميدان هذا للي باغي يعاون البلاد.

في الختام، السيدة رئيسة الحكومة، أنا كنختم كيف ما ختمتي أنتيا، في الختام ديالك مديتي يديك للمعارضة، أنتي إيلا مديتي يد احنا نمدو جوج، باركة غير تجيبي لينا قوانين اللي كتخدم المواطن احنا معاك، احنا منديروش ذيك المعارضة، لا ندوزو عليهم 5 سنين كحلة ولا 5 سنين.. لا يعنينا ذاك الشي في حزب الحركة الشعبية.

إيلا كانت شي حاجة ديال المعقول احنا معك، كاين شي حاجة فاش نعاونو احنا معاك، المهم هي تكون في صالح المواطن المغربي.

فالأخير، الله يوفقكم ويوفقنا لما فيه خير العباد والبلاد تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة.

والله يعاونكم.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في حدود 11 دقيقة و15 ثانية.

تفضل السيد الرئيس.

<u>المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛

السيد الرئيس؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في مناقشة البرنامج الحكومي.

بداية، نجدد تهنئتنا لكم، السيدة رئيسة الحكومة، ومن خلالكم لكل السيدات والسادة أعضاء الحكومة، على الثقة المولوية، ولا يساورنا شك في أن الكفاءات التي تزخر بها الحكومة قادرة على تحويل التعهدات الواردة في البرنامج الحكومي إلى إجراءات ملموسة يستشعرها المواطنون والمواطنات في معيشهم اليومي.

ونحن نعيش أجواء عيد الوحدة الذي ستخلده بلادنا يوم 31 أكتوبر المقبل، نجدد اعتزازنا بالانتصارات الدبلوماسية المتوالية التي حققتها بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس، ونؤكد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تجندنا الدائم وراءه حفظه الله، للدفاع عن عدالة القضية الوطنية، كما نعتز بنسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة التي عرفتها الأقاليم الجنوبية.

ونؤكد في هذا الإطار، ما سبق لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله أن عبر عنه، أن الممثلين الحقيقيين للساكنة هم المنتخبون، الذين نشيد بهم وبالعمل الوطني الميداني الذي يقومون به لترسيخ التنمية التي يريدها جلالة الملك لتلك الربوع العزيزة.

وعطفا على ذلك، يهمنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب التفاعل مع مضامين البرنامج الحكومي من خلال الملاحظات التالية:

1. نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، اعتزازنا بالمسار الديمقراطي الذي تعرفه بلادنا برعاية جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي أكدته الانتخابات الأخيرة التي عكست قوة الديمقراطية المغربية والاستقرار المؤسساتي الذي تعرفه المملكة؛

2. نثمن مضامين البرنامج الحكومي الذي تفضلتم بتقديمه السيدة رئيسة الحكومة، ونعتقد أنه ترجمة أمينة وصادقة للتعهدات التي تضمنتها البرامج الانتخابية لأحزاب الأغلبية، كما أنه يتضمن أجوبة حقيقية على التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا، وكذا انتظارات المواطنين والمواطنات، كما أن الفلسفة الناظمة له هي "أطروحة وطني مستقبلي"، بكل ما تحمله هذه العبارة من أسس الوطنية الصادقة؛

3. نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أهمية الأولويات التي حددها البرنامج الحكومي والتي تلامس مختلف القضايا والإشكالات التي ما فتئ المواطنون والمواطنات ينادون بضرورة مواجهتها، كما أنها تعكس وعيا عميقا من لدن الحكومة بالحاجة الماسة إلى أن يشعر المواطنون والمواطنات بتحول ملموس في معيشهم اليومي.

4. نريد أن نهنئكم السيدة رئيسة الحكومة على جرأتكم وشجاعتكم في طرح مضامين برنامج حكومي قوي، ولا سيما ما ورد في المحور الثاني الذي يهم محاربة الفساد والريع وتخليق الحياة العامة، ونعتبر أن هذه الالتزامات سوف تساهم بشكل فعال في استعادة الثقة في المؤسسات المنتخبة.

كما نعتبر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بأنه من مسؤوليتنا الجماعية إعادة الثقة في السياسة، وهو أمر لا يمكن أن يتم دون إعمال حقيقي لما تضمنه البرنامج فيما يتعلق بمكافحة الفساد، ولكنه أيضا يمر عبر مواجهة خطاب التيئيس؛

إن محاصرة الخطاب العدمي مسؤوليتنا الجماعية، لأنه يستهدف في العمق التجربة الديمقراطية المغربية برمتها، ويبخس كل المكتسبات التي ناضل من أجلها الشعب المغربي منذ عقود؛

5. إن الالتزامات الواردة في المحور الرابع من البرنامج الحكومي الخاص بضمان العيش الكريم وترسيخ الدولة الاجتماعية، تعكس فعلا أننا إيزاء حكومة سياسية قوية، بحس اجتماعي، وضعت حماية القدرة الشرائية في صلب الأولويات عبر استراتيجية طموحة، نتمنى صادقين أن يتم تفعيلها في أقرب الآجال وتحقيق تعبئة جماعية حولها.

نؤكد في الآن ذاته عمق التحليل الذي ذهبتم إليه من أن هشاشة أوضاع الأسر مرتبطة بأسباب اقتصادية في المقام الأول، تتعلق بالسكن والنقل وغلاء المعيشة، كما أن التزامكم الصريح بالدفاع عن الهوية الوطنية والثوابت الدستورية ذات الصلة مبعث اطمئنان لنا جميعا، وعلاوة على كل ذلك نهنئكم السيدة رئيسة الحكومة على أهمية التدابير الواردة في البرنامج الحكومي، بما فيها تشجيع الشباب المقبلين على الزواج بدعم مالي يصل إلى 5000 درهم؛

6. وإذ نشيد أيضا بما تضمنه البرنامج الحكومي من تعهدات واضحة ولاسيما:

• مراجعة مقتضيات مدونة الشغل (ص 37)؛

• مأسسة الحوار القطاعي في قطاع التعليم (ص 79)؛

• إصلاح التقاعد سوف يكون مؤطرا من خلال الحوار الاجتماعي (ص 57)؛

• تعهدات الحكومة بوضع "ميثاق الشغل اللائق" (ص 94)؛

• وضع سياسة عمومية دامجة وضامنة لآليات المشاركة المواطنة لمغاربة العالم لتوطيد ارتباطهم الوثيق بالهوية الوطنية (ص 35).

ندعوكم السيدة رئيسة الحكومة إلى إنصاف الشغيلة المغربية عبر إجراءات ملموسة وفي مقدمتها:

• مأسسة الحوار الاجتماعي والتقيد بالجدولة الزمنية له؛

• تنفيذ ما تبقى من مضامين اتفاقيات الحوار الاجتماعي التي تم توقيعها خلال الولاية السابقة؛

• وضع آليات ملزمة تكفل فتح الحوار الاجتماعي القطاعي ولا سيما في القطاعات والمؤسسات العمومية التي يعرف فيها تعثرا أو غيابا؛

• الزيادة العامة في الأجور؛

• تعديل مدونة الشغل بما يضمن ويكفل احترام حقوق الشغيلة المغربية، وحذف كل المقتضيات الماسة بهم، والعمل على ملاءمتها مع المعايير الدولية ذات الصلة؛

• إخراج قانون النقابات إلى حيز الوجود وفق مقاربة تشاركية مع النقابات؛

• إعادة النظر في المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة لحرية الأسعار والمنافسة بما يضمن زجر المضاربات والمضاربين؛

• العمل على صون الحريات النقابية إعمالا للدستور وتقوية جهاز تفتيش الشغل كي يضطلع بأدواره في هذا الإطار.

7. نؤكد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب راهنية التجاوب مع التوجهات الملكية السامية ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية والمجالية، بل ندعو إلى إقرار تدابير استعجالية في هذا المجال مباشرة بعد نيل الحكومة للثقة، حتى يستشعر المواطنون والمواطنات في المدن والحواضر والبوادي والجبال أنكم شرعتم فعلا في تغيير المسار؛

8. نؤكد أهمية وقوة التعهدات التي تضمنها المحور السادس من البرنامج الحكومي " تأمين السيادة الاستراتيجية واستدامتها وتكريس الاشعاع الدولي للمملكة"، ويهمنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن نشيد بالحصيلة المبهرة التي تحققت خلال الولاية السابقة فيما يتعلق بالأمن المائي، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية ذات الصلة، ولا يساورنا شك في أن إعمال التدابير والإجراءات الواردة في البرنامج الحكومي سوف تمكن بلادنا من تحقيق الأمن الاستراتيجي المائي.

وختاما، نؤكد لكم السيدة رئيسة الحكومة دعم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للحكومة، غير أننا لن نتوانى عن الدفاع بلا هوادة عن الشغيلة المغربية وفاء منا للتعادلية الاقتصادية والاجتماعية، وتنبيه الحكومة إلى أولوياتها ومطالبها العادلة والمشروعة، ونعاهد الشغيلة المغربية أن نظل كما كنا دوما صوتا صادقا وأمينا لها في كل وقت وحين.

نسأل الله لكم السيدة رئيسة الحكومة ولكافة مكونات الحكومة السداد والتوفيق.

والسلام عليكم.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي في حدود 11 دقيقة و15 ثانية.

تفضل.

<u>المستشار السيد يوسف أيذي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي أمام مجلسنا الموقر لمناقشة البرنامج الحكومي للولاية التشريعية 2026-2031، وأن أتوجه إلى السيدة رئيسة الحكومة بكل التقدير والاحترام، مؤكدا أن موقف فريقنا ينطلق من مسؤولية سياسية ومؤسساتية واضحة قوامها الإسهام في إنجاح الاختيارات الإصلاحية والدفاع عن انتظارات المواطنات والمواطنين، والحرص على أن تتحول الالتزامات المعلنة إلى نتائج ملموسة في حياتهم اليومية.

وفي البداية، لا يسعنا إلا أن نثمن الثقة المولوية السامية التي حظيت بها السيدة رئيسة الحكومة من لدن صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، بتعيينها على رأس الحكومة الذي يحمل دلالات مؤسساتية وسياسية عميقة، ويعكس ما يوليه جلالة الملك للمرأة المغربية من تقدير، وما راكمته بلادنا من اختيارات دستورية ومؤسساتية تعزز المشاركة وتكافؤ الفرص، وهو في الوقت نفسه تكليف وطني كبير يستدعي تعبئة الكفاءات والطاقات والعمل على جعل المساواة الفعلية والتمكين الاقتصادي للنساء جزء من الممارسة اليومية للسياسات العمومية لا مجرد عنوان في الوثائق والبرامج.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

إننا نستحضر في هذه اللحظة السياسية التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح الدورة التشريعية الأخيرة، بما حملته من دعوة واضحة إلى مواصلة الإصلاحات الجوهرية وتحصين المكتسبات وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والمجالية، ووضع الشباب في صدارة السياسات العمومية والارتقاء بالقطاع الخاص إلى فاعل استراتيجي وتسريع أوراش الأمن المائي والطاقي والغذائي والإقلاع الصناعي والاقتصاد الرقمي، مع التفعيل الكامل للجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري.

إن هذه الولاية تكتسي أهمية سياسية خاصة، بالنظر إلى الظرفية الدولية التي تتسم بتزايد اللايقين وتنامي التوترات الجيوسياسية واضطراب سلاسل التجارة والطاقة وتصاعد السياسات الحمائية وتسارع التحولات الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، فضلا عن آثار التغيير المناخي والضغط المتزايد عن الموارد المائية والأمن الغذائي.

وفي ظل هذه التحولات، لا يمكن للمغرب أن يكتفي بتدبير التحديات، بل يتعين عليه أن يحول موقعه الجغرافي واستقراره المؤسساتي وبنياته الأساسية وعمقه الإفريقي وواجهته الأطلسية إلى فرص للإنتاج والاستثمار وخلق القيمة وفرص الشغل.

ومن هذا المنطلق، نثمن وضوح البرنامج الحكومي في ربط الطموح الاجتماعي بضرورة بناء اقتصاد قوي قادر على تمويله، فالعدالة الاجتماعية لا تستقيم على المدى الطويل دون اقتصاد منتج ومقاولات قادرة على الابتكار والتصدير، واستثمار يخلق فرص عمل ومالية عمومية متوازنة، تضمن استدامة البرامج.

كما أن النمو الاقتصادي لا يكتسب مشروعيته الكاملة إلا إذا انعكس بشكل إيجابي على القدرة الشرائية وجودة الخدمات العمومية وتقليص الفوارق بين الجهات والفئات.

وقد حدد البرنامج الحكومي هدفا لمتوسط النمو في حدود 5% سنويا، خلال الفترة من 27 إلى 31، وتضخم في حدود 2% سنويا، مع ضبط عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة من 26 إلى 31، ووضع المديونية العمومية في مسار تنازلي لتقارب 62% من الناتج الداخلي الإجمالي بحلول سنة 2031، وهي أهداف طموحة، ونعتبرها مؤشرات ينبغي أن تقترن بسياسات تنفيذ واضحة ومؤشرات تتبع دورية، وتقييم صريح لما تحقق وما تعثر، مع الحرص على ألا يكون ضبط التوازنات المالية على حساب الفئات الهشة أو جودة الخدمات الأساسية.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

إننا في الفريق الاشتراكي، نولي أهمية مركزية للبعد الاجتماعي في هذا البرنامج، انطلاقا من مرجعيتنا القائمة على العدالة الاجتماعية والتضامن وتكافؤ الفرص، انسجاما مع قيمنا الداعية إلى التنمية العادلة والعيش الكريم، الذي لا يعني فقط توفير الحد الأدنى من الدخل، بل للولوج المنصف إلى الصحة والتعليم والسكن والماء والنقل والخدمات العمومية وصون كرامة الإنسان في مختلف مراحل حياته.

ولهذا نثمن الانتقال الذي يدعو إليها هذا البرنامج من توسيع التغطية الاجتماعية إلى تحسين جودة الخدمات، ومن تعدد البرامج إلى تكاملها، ومن حجم الاستثمار إلى مردوديته وأثره المباشر.

ونثمن أيضا، اعتماد استهداف الدعم الاجتماعي على أساس الدخل الفعلي والرفع التدريجي من قيمته من 500 إلى 1000 درهم عند نهاية الولاية، مع تحويله إلى رافعة للإدماج وتوسيع الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، كما نعتبر أن التعويض الاجتماعي التلقائي للأسر المستحقة التي لا تتجاوز فاتورة الكهرباء الشهرية لمسكنها الرئيسي 100 درهم دون طلب ورقي أو تنقل إداري، يعكس توجها مهما نحو تبسيط المساطر وتقريب الإدارة من المواطن.

وفيما يتعلق بالأرامل، فإن الالتزام بتمكين الأرملة من معاش يعادل 100% من المعاش الرئيسي المستحق للزوج المتوفى بدل 50% حاليا، مع عرض حقوق الأيتام وباقي ذوي الحقوق، يحمل بعدا إنصافيا واجتماعيا مهما، كما نثمن التوجه إلى الرفع التدريجي للحد الأدنى للمعاشات الرئيسية إلى 3000 درهم شهريا في مختلف الأنظمة.

ونشدد على ضرورة أن يتم تنزيل هذه الالتزامات ضمن جدول زمني واضح وبتمويل مستدام، وبما يحفظ الحقوق المكتسبة ويحد من

الهشاشة، خصوصا لدى النساء.

السيدة رئيسة الحكومة؛

إن إصلاح أنظمة التقاعد من الأوراش التي لا تحتمل التأجيل، كما أنها لا تحتمل المقاربة الأحادية أو الاختزال في إجراءات تقنية معزولة، وقد توفق البرنامج حين أكد أن التحدي لا يقتصر على تعديل سن التقاعد أو مراجعة نسب الاشتراك وطريقة احتساب المعاش، بل يتعلق بإعادة بناء منظومة متماسكة توسع الحماية لتشمل من لا معاش لهم وتقرب الحقوق والواجبات بين الأنظمة وتضمن كفاية المعاشات واستدامة تمويلها في إطار انتقال عادل يحفظ الحقوق المكتسبة.

ومن موقع المسؤولية داخل الأغلبية، نؤكد ضرورة التجند الجماعي بجرأة سياسية وحس وطني لفتح هذا الملف وتنزيل الإصلاحات المقترحة بمقاربة تشاركية حقيقية تجمع الحكومة والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وممثلي المتقاعدين والخبراء، وتضع مصلحة الوطن والأجيال الحالية والقادمة في المقام الأول.

أما فيما يخص التشغيل، فإننا نعتبر البطالة وخاصة بطالة الشباب تحديا ذا أولوية قصوى، بل من أكبر المعضلات التي تؤرق الأسر المغربية وتهدد الثقة والسلم الاجتماعي، ويورد البرنامج الحكومي معطيات مقلقة ينبغي أن تحضر بقوة في تنفيذ البرنامج نحو 2.9 مليون شاب وشابة، ما بين 15 و29 سنة، خارج التعليم والتكوين والشغل، وبطالة تبلغ 29.2% لدى الفئات العمرية بين 15 و24 سنة، ونحو 300 ألف تلميذ يغادرون الدراسة سنويا دون تأهيل.

هذه الأرقام ليست مجرد مؤشرات إحصائية، بل تعكس طاقات بشرية معرضة للتهميش وأسر تتحمل كلفة اقتصادية ونفسية واجتماعية كبيرة.

ونثمن في هذا السياق، البرنامج الوطني للمواكبة الاجتماعية الترابية، ابتداء من سنة 2027، الذي يستهدف تكوين 100 ألف شاب سنويا حسب حاجيات المقاولات وتمكين نحو 100ألف شاب سنويا من أول تجربة مهنية، ورفع طاقة التكوين بالتدرج إلى ما بين 150 ألف و200 ألف مستفيد.

إننا نرى أن التقييم الشمولي للسياسات المندمجة للشباب يجب أن يسبق التنزيل الكامل للاستراتيجيات الجديدة، وأن يحدد بوضوح ما تحقق وما لم يتحقق، ومدى استفادة الشباب في الوسط القروي والمناطق النائية والفتيات وحاملي الشهادات والشباب الذين غادروا الدراسة مبكرا.

وفي المجال القروي نثمن الالتزام بإخراج قانون التعمير بالوسط القروي، بهدف تبسيط مساطر التعمير والبناء عبر وثائق مرنة تغطي الدواوير.

السيدة رئيسة الحكومة؛

إننا نعتبر أن المدرسة العمومية والصحة والسكن والنقل والبنيات الأساسية، هي ركائز أساسية للعيش الكريم والإنتاجية الاقتصادية في آن واحد، ونثمن هدف رفع نسب التلاميذ المتحكمين في التعلمات والكفايات الأساسية إلى 80% على الأقل في أفق 2031.

السيدة رئيسة الحكومة؛

إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولها البرنامج مترابطة، فالأمن المائي والطاقي والغذائي لم يعد مسألة قطاعية، بل أصبح شرطا للاستقرار والاستثمار وحماية القدرة الشرائية.

ونثمن كذلك توجه الحكومة إلى محاربة الريع وتضارب المصالح والفساد، لما لذلك من صلة مباشرة بجاذبية الاستثمار والثقة في المؤسسات.

السيدة الرئيسة؛

إننا ندعم البرنامج الحكومي من موقع الانتماء للأغلبية، لكننا نؤكد أن المسؤولية تقتضي الانتقال من الأهداف المعلنة إلى آليات التنفيذ، لذلك ندعو إلى إعداد جداول زمنية لكل ورش وتحديد الجهة المسؤولة عن الإنجاز ومؤشرات قياس الأثر.

ووفقا لمرجعيتنا الإتحادية، نؤكد أن التنمية التي ننشدها ليست نموا مجردا من البعد الإنساني، بل تنمية تضمن العيش الكريم وتحمي الحقوق وتكرس المساواة وتكافؤ الفرص.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

كلنا مسؤولون بكل تجرد ونكران الذات، وفاء لكل القضايا الكبرى للوطن وخدمة للصالح العام، ومسؤوليتنا اليوم أن نجعل من هذه اللحظة محطة لتعزيز الثقة وتوسيع الأمل وتثبيت الإصلاح وتحويل الالتزامات إلى واقع ملموس يرقى إلى ما نصبو إليه جميعا، وأن يكون تعاوننا مؤسساتيا وسياسيا رافعة لنجاحها وخدمة للوطن.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد الرئيس في حدود 9 دقائق.

<u>المستشار السيد محمد يوسف العلوي:</u>

بسم الله الرحمان الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المُخَصَّصة لمناقشة البرنامج الحكومي الذي قَدَّمَتْهُ السيدة رئيسة الحكومة المحترمة أمام مَجْلِسَيْ البرلمان يوم الإثنين الماضي.

وَأَوَدُّ في البداية أن نَتَقَدَّمَ بتَهَانِينَا للسيدة رئيسة الحكومة وكافة أعضاء الحكومة على الثقة المولوية التي حَظِيتُمْ بها، وأصدق المُتمنيات بالتوفيق في القِيَام بمهامكم الجديدة.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

لقد شَهِدت بلادُنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تَحوُّلات اقتصادية عميقة خلال رُبُع القَرْن الأخير، تَضَاعَفَ خِلَالها الناتج الداخلي الخام بأكثر من أربع مرات، والصادرات بِحَوَالَي سِتِّ مرات، وتَطَوَّرَتْ البِنْيَات التحتية، وتَعَزَّزَتْ مَكانة المملكة كَقُوَّة صِناعية رَائدة على الصعيد الإفريقي، بالمُوَازَاةْ مع إصلاحات اجتماعية كبرى، في مُقَدِّمَتِها تعميم التأمين الإجباري عن المرض (AMO[2]).

وقد اِسْتَنَدَ هذا المسار على استقرار بلَادِنَا وقُوَّةِ مُؤَسَّساتنا واستمرارية اِخْتِيَاراتنا الاستراتيجية.

وهي مُكْتَسَبَات جِدْ هَامَة، غير أن الانتظارات لا تزال مُرتفعة: تَطَلّعَات المواطنين إلى تحسين القدرة الشرائية وتوفير فُرَص الشغل، وانتظارات المقاولات بشأن تَيْسِيرْ الاستثمار.

وفي خِطابه السامي الأخير بتاريخ 9 أكتوبر أمام مجلسي البرلمان أَكَّدَ صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على ضرورة قيَام القطاع الخاص بدور أكثر فَاعِلية في الاستثمار والتصدير وإحداث فرص الشغل، من خلال تعزيز روح المبادرة والابتكار.

ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نستحضر هذا التوجيه الملكي باعتباره دعوة واضحة إلى مُضاعفة الجهود، والْتِزَاما وَطنِياً نَعْتَزُّ بالقِيَام به.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

إن الاِسْتِحْقَاقَاتْ القَادِمة تَضَعُ أمامنا أُفُقاً زَمنياً واضحاً.

ولذلك، فإننا نَتَطَلَّعُ إلى أن تكون هذه الولاية الحكومية ولاية التَّسْرِيع بامتياز: تسريع وَتِيرَة الإصلاحات، وتحفيز الاستثمار المنتج، وتعزيز قُدُرات الاقتصاد الوطني على خلق الثروة ومناصب الشغل، بما يُساهم في تحويل مُؤَهِّلات بلَادِنَا إلى مكاسب اقتصادية واجتماعية مُستدامة.

ولمُواكَبَة هذه التطلعات، نَوَدُّ أن نتَقاسم معكم أَرْبَعُ تَحَدِّيَاتٍ استراتيجية نعتبرها أساسية لتعزيز دينامية الاقتصاد الوطني.

• أولا: جعل الاستثمار الخاص رافعة أساسية للنمو.

فَبُلُوغ هدف رَفع حصة الاستثمار الخاص إلى ثُلُثَيْ الاستثمار الإجمالي في أُفُق سنة 2035 يَقتضي:

• تَبسيط مساطر الاستثمار والانتقال من مَنْطِقْ الترخيص المُسْبق إلى مَنْطِق دفاتر التحملات، مع اعتماد قَوَاعِد وَاضحة ورَقَابَة فَعَّالَة؛

• تيسير ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصُّغْرَى والمتوسطة إلى التمويل، بحيث يُشكِّل التمويل أحد أبرز عَوَائِقْ تَطوُّرِهَا، مع تعزيز دور صندوق تمويلكم (Tamwilcom)

• تَسْهِيلْ الوُلُوجْ الفِعْلِي للمقاولات الناشئة والمقاولات الصغيرة إلى الصفقات العمومية، والمشاركة في الأوراش الهيكلية لبلادنا.

• ثانيا: تعزيز تنافسية المقاولات، باعتبارها شَرْطاً للاستثمار والتصدير وإحداث فرص الشغل.

ويقتضي ذلك:

• ضمان الحِياد الجبائي للضريبة على القيمة المضافة، وَوَضْعْ نِظَامْ يَضْمَنُ الاِسْتِرْجَاع السَّرِيعْ للمبالغ المُقْتَطَعَة من المَنْبَعْ، إلى جانب الشُّرُوعِ في إصلاح الجبايات المحلية، لا سيما الضريبة المهنية؛

• تيسير ولوج المقاولات إلى الطاقة المتجددة، ولا سيما عبر تفعيل فتح شبكات الجُهْد المتوسط (Moyenne Tension)؛

• تحسين الخدمات اللوجستيكية والمِينائية، بحيث إن ارتفاع آجال الانتظار الذي تعرفه الموانئ سيَتَرَتَّبُ عنه ارتفاع التكاليف ومخاطر التأخر في التَّسْلِيمْ؛

• مواصلة مُحاربة القطاع غير المُهَيْكَل، بما يضمن تكافؤ الفرص بين المقاولات وتحسين المداخيل الجبائية.

• ثالثا: تمكين المقاولات من الابتكار واستقطاب الكفاءات.

فَبِلَادُنا تُواجه وَضْعِيَة تَستدعي المُعَالجة: شباب يبحثون عن فُرص الشغل، ومقاولات تُواجه صعوبات في العثور على الكفاءات التي تحتاج إليها. وهو ما يقتضي تطوير التكوين المهني المستمر، وَرَبْطِهِ بشكل مباشر بحاجيات المقاولات وتطور المهن. فحسب تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أقل من 1 بالمائة فقط من المقاولات تستفيد من نظام التكوين المهني.

كما تَفْرِضُ التَحَوُّلات التي يعْرِفُهَا مجال الشُّغْل فَتْحَ وَرْش مُراجعة مدونة الشغل، بما يُواكب أَنْمَاطْ العمل الجديدة.

وفي السياق ذاته، نؤكد على أهمية استكمال الإطار القانوني

[2] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire.

المُنَظِّمْ لممارسة حق الإضراب، من خلال التَعْجِيل بإصدار المَرْسُومَين التَطْبيقِيَيْن المُتَبَقِّيَيْن.

• أما الأولوية الرابعة والأخيرة، فتتمثل في تعزيز جِهَازِنا الإنتاجي وترسيخ سيادتنا الاقتصادية.

فلقد نَجَحَت بلادُنا في بناء قطاعات صناعية ذات حضور قوي على المستوى الدولي، والمرحلة المقبلة تقتضي تعميق هذا الحضور من خلال رفع مستوى الإنْدِمَاجْ المحلي، ودعم بُروز مقاولات مغربية قادرة على المنافسة الدولية. إضافة إلى مواصلة مُلاءَمَة السياسة الجمركية مع مُتَطَلَّبَات تطوير الإنتاج الوطني، ولا سيما من خلال مُراجعة الرسوم المفروضة على المُدْخَلَات ومواد الإنتاج غَيْر المُنْتَجَة محليا.

وتظل السيادة الغذائية والأمن المائي من الرِّهَانَاتْ الاستراتيجية الكبرى، بما يستدعي دعم الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية، وإعْطَاءْ عِنَايَة خَاصَّة لِمُوَاكَبَةِ الفلاحين الصِّغار، وتسريع مشاريع تَحْلِيَة مياه البحر، مع توظيف الطاقات المتجددة في تشغيلها.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

نؤكد لكم في الختام، استعدادنا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، للمساهمة في إنجاح هذه الدينامية، بِرُوح الحواروالمسؤولية والشَّرَاكَة البَنَّاءة مع الحكومة، تنزيلا للتوجهات الملكية السامية الرامية إلى تَقْوِيَةِ الاقتصاد الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس، في حدود 9 دقائق، مع الليونة والمرونة.

تفضل.

أنا تنلتزم باتفاق ندوة الرؤساء.

شكرا.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدات والسادة الوزيرات والوزراء؛

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون؛

يشرفني، باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين، أن أتدخل في هاته الجلسة الدستورية لمناقشة البرنامج الحكومي في سياق وطني تتزايد فيه انتظارات المواطنات والمواطنين وتتعاظم فيه التحديات الاقتصادية والاجتماعية، بما يستدعي سياسات عمومية جريئة تجعل الإنسان وكرامته في صلب الاختيارات التنموية ببلادنا.

بداية نهنئكم السيدة رئيسة الحكومة على الثقة المولوية التي حظيتم بها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إثر تعيينكم على رأس الحكومة، وإن تعيينكم على رأس الحكومة يشكل حدثا ذات دلالات سياسية ومؤسساتية ورمزية مهمة، ويفتح آفاقا جديدة لتعزيز حضور المرأة والاعتراف بمؤهلاتها وأدوارها التاريخية على المستويين الشعبي والمؤسساتي، وتضحياتها الجسيمة من أجل هذا الوطن.

وهي القناعة والإيمان الراسخ لدينا في الاتحاد المغربي للشغل منذ لحظة التأسيس، حيث اعتبرت قضية المرأة من القضايا المحورية التي تشكلت لديه مع بداية الوعي العمالي وكانت في صلب نضاله النقابي، إذ لم يفصل بين معركة الكفاح من أجل التحرر والنضال الوطني الديمقراطي وبين النضال من أجل المساواة والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهو ما دفع إلى تأسيس الاتحاد التقدمي لنساء المغرب في فجر ستينيات القرن الماضي، تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل كأول تنظيم مغربي، نسائي، نقابي.

وفي هذا السياق التاريخي النوعي، نتمنى في الاتحاد المغربي للشغل أن ينعكس هذا الاختيار، أي اختياركم السيدة رئيسة الحكومة، على تحسين أوضاع المرأة في كل مواقع تواجدها، وخاصة المرأة العاملة التي تكدح وتكافح من أجل لقمة عيش كريم في المصانع والمعامل، في الحقول والضيعات الفلاحية، في المدارس والمستشفيات وفي الإدارات والمؤسسات العمومية، مما يتطلب إجراءات عملية تضمن المساواة وتوفير شروط العمل اللائق.

كما سجلنا بارتياح في فريق الاتحاد المغربي للشغل التسمية الجديدة لوزارة التشغيل والحوار الاجتماعي، لما لها من تعبير عن رغبة في إعطائها أهمية للحوار الاجتماعي وجعله آلية أساسية لإيجاد الحلول وتنفيذ الالتزامات، ومن المطالب التي ما فتئ يلح عليها الاتحاد المغربي للشغل، نظرا لأهميته الإستراتيجية في منظومة الديمقراطية الاجتماعية.

حيث لا مضمون اجتماعي لسياسة الحكومة دون حوار اجتماعي حقيقي مؤسس محليا، جهويا، وطنيا وقطاعيا، يمكن الطبقة العاملة المغربية من المساهمة الفعالة والقوية في وضع السياسات العمومية وفي المجال الاجتماعي، وقادر على احترام الاتفاقات الاجتماعية وإشراك الحركة النقابية في إعداد السياسات والتشريعات التي تهم عالم الشغل وفتح مشاورات معها قبل إعداد مشاريع القوانين.

السيدة رئيسة الحكومة؛

لقد تضمن برنامجكم الحكومي العديد من الالتزامات والبرامج التي من شأنها الإجابة على أهم الإشكالات الاجتماعية والأولويات الوطنية،

خاصة ما يتعلق بالحماية الاجتماعية ومحاربة الفساد وإصلاح التقاعد بحلول منصفة للأجراء وتشغيل الشباب وتحسين التعليم والصحة، إلى جانب رهانات النمو الاقتصادي والسيادة المائية والطاقية والغذائية.

وفي هذا الإطار، نؤكد في الاتحاد المغربي للشغل على الأهمية القصوى لانتظارات الطبقة العاملة المغربية وعموم جماهير الشعب المغربي المتمثلة أساسا في وضع حد للغلاء الفاحش للمعيشة، الذي يضرب في الصميم قدراتها الشرائية، بوضع ميكانيزمات تحد من المضاربات، الزيادة العامة في الأجور وتحسين الدخل.

وعلاقة بهذا الموضوع، لقد سجلنا بارتياح التزام الحكومة بالتخفيض الضريبي عن الدخل والأجور، إلا أن أجرأة هذا الالتزام تستوجب الإشراع بتنفيذه، تحمل الحكومة مسؤوليتها في احترام الحقوق القانونية لكافة الأجراء وضمان ممارسة الحريات النقابية والمفاوضات الجماعية، ووضع حد لكل أشكال التضييق عن العمل النقابي، ومحاربة الطرد والتمييز بسبب الانتماء أو النشاط النقابي.

وبهذا الصدد، بصدد الحريات النقابية، لابد من الرجوع إلى القانون التنظيمي للإضراب الذي مررته الحكومة السابقة في غياب حواري اجتماعي حقيقي، يضفي إلى نتائج متفق حولها، بل مررته ضدا على مصالح الطبقة العاملة وعلى الحريات النقابية.

وفي هذا الصدد نطالبكم، السيدة رئيسة الحكومة، بتعليق العمل بهذا القانون وفتح مفاوضات حقيقية، جدية بهدف إصدار قانون متوازن متفق ومتوافق حوله.

العمل على وضع سياسة فعالة في مجال التشغيل، تضمن شروط العمل اللائق وتقطع مع الهشاشة في عالم الشغل والاستغلال البشع للعاملات والعمال في قطاع المناولة الذي في عموميته لا يخضع حتى للحد الأدنى من الضوابط القانونية والحقوقية والأخلاقية كما يقع في قطاعي الحراسة والنظافة، ومع استراتيجية وطنية للحد من تفاقم وتفشي البطالة التي تنخر فئات واسعة من القوى النشيطة، حيث تهدر طاقاتها وتضيع قيمتها المضافة، وبلادنا في أمس الحاجة إليها، خاصة الفئات الشابة الحاملة للشواهد والخبرة المهنية، وفي هذا الباب يمكن لقطاع التكوين المهني أن يلعب دورا طلائعيا.

السيدة رئيسة الحكومة؛

إن مفهوم الدولة الاجتماعية يكمن في قدرتها على الحفاظ وصيانة وتقوية المرفق العمومي، باعتباره الهوية الحقيقية والمضمون الاجتماعي الملموس للدولة والحكومة، ولعل أهم مكونات هذا المرفق تتجسد في التعليم والصحة العموميتين، اللذان لا يمكن بأي حال من الأحوال تسليعهما ليصبحا بضاعة خاضعة لمنطق وجشع الربح والاغتناء.

لذا، فإن المدرسة والمستشفى العموميين يعتبران صرحان مشاعان للجودة والنوعية المطلوبين لكافة فئات ومكونات الشعب المغربي، وذلك من خلال الاعتناء اللازم بالأسرة التعليمية والتكوينية والرقي بأوضاعها المادية والمعنوية وتجويد المدرسة العمومية وتحسين جاذبيتها والاهتمام بنساء ورجال التعليم الأولي.

وبالمناسبة، نتمنى أن يفضي لقاء اليوم مع ممثلي هذه الفئة إلى نتائج مرضية.

وفي المجال الصحي، لا بد من ضمان الاستفادة الفعلية من العلاج والأدوية والخدمات الصحية بجودة منافسة، وهو ما يتطلب تقوية القطاع الصحي العمومي، ومعالجة الخصاص في الموارد البشرية والتجهيزات الطبية وتحسين ظروف اشتغال مهنيي الصحة وتوسيع العرض الصحي بالمناطق القروية والنائية وتعزيز حكامة وتمويل أنظمة الحماية الاجتماعية.

لا بد كذلك من إيلاء الحكومة عناية خاصة لتلك الفئة من المتقاعدات والمتقاعدين، من خلال معاشات تضمن لهم العيش الكريم وتمكن من تجويد حياتهم، اعترافا من الحكومة والمجتمع بما قدموه من تضحيات جسام في بناء صرح هذا الوطن.

وبهذا الخصوص نسجل، السيدة رئيسة الحكومة، بإيجاب التزامكم إعادة النظر جذريا في التعاطي مع إشكالية التقاعد والقطع مع المقاربة المحاسباتية القائمة على الثالوث الملعون.

كما نسجل التزامكم بالرفع من الحد الأدنى للمعاشات إلى 3000 درهم، وكذا استجابتكم لمطلب تاريخي طالما نادى به الاتحاد المغربي للشغل وهو الرفع من معاشات الأرامل إلى 100%، وهذا يستوجب التسريع بتفعيل هذه الإجراءات لمعالجة وضعية المتقاعدات والمتقاعدين التي ما فتئت تتدهور بفعل غلاء المعيشة.

وفي مجال العدالة الاجتماعية، لا شك أن أهم رافعات الدولة الاجتماعية يكمن في تحقيق عدالة مجالية منصفة تعيد الاعتبار للمواطن ومجاله الجغرافي في هوامش المدن والأرياف والجبال والواحات وفي المناطق البعيدة، خاصة المناطق الحدودية، لا بد من اعتماد سياسات تنموية عادلة تضمن التوزيع المنصف للاستثمارات بين الجهات والمدن والقرى وتحسن الولوج إلى كافة الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة، وسكن ونقل، ونقل مدرسي وشغل، مع إعطاء الأولويات للمناطق التي تعاني الخصاص والإقصاء.

وأخيرا، السيدة رئيسة الحكومة، إن فريق الاتحاد المغربي للشغل يعتبر أن نجاح الحكومة الجديدة رهين بقدرته على تحويل التزاماتها إلى إجراءات ملموسة، تستجيب لانتظارات الطبقة العاملة والمتقاعدين والشباب والنساء وتعزز الثقة، وتعزز الثقة في المؤسسات، وتكرس الحوار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

وسيواصل الاتحاد المغربي للشغل انطلاقا من مبادئه وتاريخه النضالي الدفاع عن حقوق ومكتسبات الأجراء والترافع من أجل

سياسات عمومية منصفة والانخراط في كل حوار جاد ومسؤول يخدم مصالح الطبقة العاملة المغربية والمصالح العليا للوطن.

وفي الختام، نتمنى لكم السيدة رئيسة الحكومة كامل النجاح والتوفيق.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

يالاه السيد الرئيس.

الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد محمود عرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين؛

في أول الأمر كنبغي نهنئكم السيدة الرئيسة على الثقة الملكية، أنت وأعضاء الحكومة ديالك، كنت عنصر من التاريخ، اليوم أصبحت عنصر ديال صناعة التاريخ، لأن لأول مرة في تاريخ المملكة كتكون إمرأة هي اللي غتسير الحكومة ديال المغرب، وهاذي تجربة فريدة من نوعها وهاذي رغبة من جلالة الملك، ورغبة جلالة الملك لا تخضع لأي تأويل ولا نقاش، فهنيئا لكم بهذه الثقة، وما كاين لاش نرجع للمسألة ديال المساندة، احنا قررنا نساندوك إلى حين.

ولذلك، عندي فقط بعض الملاحظات، لا علاقة لها بالموقف السياسي ديال الحزب.

أولا، أنا الإرادة اللي عندي هو أنك تنجحي في المهمة ديالك إن شاء الله، ولكن بان لي على أن البداية فيها واحد الشيء من التقصير، لأن كثير من الملاحظين كيقولو على أنه التركيبة ديالك الحكومية تكاد تكون أقرب لتعديل حكومي من تنصيب حكومة جديدة، لأن الوزارات الوازنة بقات في أيادي الوزراء ديال الحكومة السابقة، وما كنشوفش كيفاش الوتيرة غتكون باش ينسجم الجديد مع القديم.

ثم ثانيا، السيدة رئيسة الحكومة، عندي واحد العتاب، بالنسبة لكم، نهار جينا عندك فاش كنت مكلفة بالاستشارات مع الأحزاب السياسية، جينا استقبلتينا بحضور ثلاثة ديال المساعدين ديالك: السي فوزي لقجع، السي أخشيشين، والسي وهبي، وتبين لي من بعد أننا خضعنا لرقابة من وسائل الإعلام والتلفزة، وبينونا على أننا كأنك كنت بوحدك فاش استقبلتينا، وهاذ الشي بداية سيئة بالنسبة لكم فالحكومة، غنبداو بالرقابة من دابا.

على أن هاذ المسألة هاذي، السيدة الرئيسة، ما مقبولاش نهائيا، إيلا كانت نيتهم مقصودة هاذ الناس اللي ما بغاوش يبانو معنا فالصورة، بغيت نقول لهم من هنا على أن هاذ الإنسان المتواضع اللي كيهضر معك والمسؤولين ديال الحركة الديمقراطية الاجتماعية هوما من أنقى ما كاين فالساحة السياسية، وبكل تواضع كنقول لك هاذ الشي، وبكل تواضع.

وهاذ الإنسان المتواضع اللي كيهضر معك، أنا نقيب ديال الشرفاء الأدارسة ديال المنطقة اللي كننتمي ليها، ثم أنا عضو منتخب، ماشي معين، عضو منتخب ديال المجلس الوطني للمقاومة وجيش التحرير، وأنا تم منحي ميدالية ذهبية من مجلس الشيوخ الفرنسي للدور اللي لعبتو في تحسين وتجويد العلاقات المغربية الفرنسية، وأنا متطوع ديال المسيرة الخضراء، والدي كان اقترح عليه المستعمر أنه يكون قايد ديال القبيلة ديالو ورفض باش ما يتعاونش مع المستعمر، هاذ الشي غير باش نقول لك شكون هاذ الشخص اللي كيدوي معك واللي كيتم النقاش معاه فشي مسائل اللي ما كنقبلوهاش نهائيا.

فأنا كنقول لك أنت اللي وليتي رئيسة الحكومة، على أن باركة من هاذ الخُرافات ديال القيل والقال، وكان هذا.. احنا إيلا بغينا نرجعو للجلادة ونعرفوهم شكون هوما؟ نحن مهيئين أن نديرو المواجهة فالتلفزيون ويجي كل واحد نذاكرو معه ونقولو شكون هو؟ ومنين جا وشكون الأصل ديالو؟ وأش كيدير؟

هاذ الشي اللي بغيت نقول لك فهاذ البداية ديال الحكومة ديالك، باش ما نبقاوش نهضرو في.. (alors) هاذ الطابور الخامس اللي مكلف بهاذ الأمور غير اللائقة، بغينا الذاكرة الوطنية ما تتلوثش، تبقى صاينة.

ولذلك، الله يكثر خيرك، السيدة رئيسة ديال الحكومة، احنا معاك هذا، واحنا بغيناك علاش كنقول لك هاذ الشي؟ بغيناك باش انت تنجحي فالعمل ديالك، وكنطلبو منك تحزمي راسك فهاذ الباب ونوصيك كما قال الحسين السلاوي فواحد الوقت، "ردي بالك لا يفوزو بك القومان".

السلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، شكرا.

الآن الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المنسق في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الرئيسة المحترمة؛

السيدة والسادة الوزراء؛

السيدة والسادة المستشارين المحترمين؛

أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، انطلاقا من مسؤوليتنا المؤسساتية والنقابية ومن التزامنا بالدفاع عن حقوق الشغيلة المغربية وكرامتها وعن بناء دولة اجتماعية تضمن العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص.

السيدة رئيسة الحكومة؛

تضعنا مناقشة تصريحكم الحكومي أمام مسؤولية قراءة الرسالة السياسية لنسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة باعتبارها زلزالا سياسيا يذكرنا بما وقع في انتخابات 2007، ويستوجب قراءة عميقة وموضوعية لإعادة بناء الثقة في المؤسسات، بإصلاح سياسي ومحاربة الفساد والريع وتداخل المال والسلطة وضمان الحريات وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيدة الرئيسة؛

وإعادة بناء هذه الثقة مدخل أساسي لتحصين جبهتنا الداخلية وتقوية قدراتنا على الدفاع عن قضايانا الوطنية، وفي مقدمتها الوحدة الترابية والسيادة الوطنية.

ومن هذا المنطلق، نسجل تصريحكم، وهو يؤكد الدفاع عن مغربية الصحراء، أغفل استكمال تحرير التراب الوطني باسترجاع سبتة ومليلية وباقي الجزر المحتلة، وهي قضية كان ينبغي أن تحضر ضمن التزامات الحكومة وتؤكد بشأنها موقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المبدئي والثابت.

ويقتضي هذا التماسك، السيدة الرئيسة، إنصاف المواطن واحترام كرامته، لذلك ندين ما وقع بالأمس لأطر التعليم الأولي أمام البرلمان- بهاذ المناسبة كنثمنو اللقاء المرتقب اللي دعا ليه السيد وزير التربية الوطنية، واخا باقي ما سخنتيش بلاصتك نثمن ونشكرك على اللقاء المرتقب ونتمناو أنه هاذ اللقاء يكون في انتظارات هاذ الفئة المهمشة، اللي تعتبر المحور ديال التربية والتكوين- ونسائلكم على المسافة بين خطاب الإنصاف ومواجهة المطالب المشروعة لهذه الفئة.

السيدة رئيسة الحكومة؛

بهذا المعيار نقرأ برنامجكم، أي بمدى تحويل الوعود المقدمة لاستمالة الأصوات إلى حقوق والتزامات قابلة للمحاسبة، غير أن ما قدم للناخبين باعتباره التزاما أصبح في التصريح مشروطا بتوفر الموارد، وكأن تقدير إمكانات التنفيذ يأتي بعد طلب الثقة.

وبقيت التعهدات الاجتماعية العامة دون آجال التنفيذ واضحة أو ترحيلها إلى نهاية الولاية الحكومية، مقابل دقة أهداف العجز والمديونية.

كما أن التعويل على الاستثمار والقطاع الخاص يحتاج إلى توضيح نصيب الأجراء والفئات الشعبية من ثمار النمو، وهنا نسجل غياب الالتزام بالزيادة العامة في الأجور والمعاشات رغم تآكل القدرة الشرائية الذي لم تعوضه التدابير السابقة، كاين غير الحد الأدنى للأجور، السيدة الرئيسة، ونثمن 3000 درهم، ما كيناش الزيادة العامة في الأجور والمعاشات.

ويقتضي تحسين الدخل إصلاحا ضريبيا شاملا ينصف الأجور الدنيا والمتوسطة ويضمن مساهمة عادلة للأرباح الكبرى والثروات، كما تستوجب حماية القدرة الشرائية مواجهة الاحتكار واختلالات الأسواق، وفي هذا السياق نستغرب غياب جواب عن إعادة تشغيل "لاسامير" رغم الحديث عن الأمن الطاقي وأهمية التكرير والتخزين الوطنيين.

وتكتمل حماية دخل الأسر بضمان حقوقها الاجتماعية وتخفيف أعباء العلاج والتعليم عنها، ومن هنا تقاس مصداقية تعميم الحماية الاجتماعية والاستفادة الفعلية والمستمرة من الحقوق وفق المعايير الدولية، خاصة الاتفاقية ديال"102"، وهذا يقتضي تمويلا تضامنيا مستداما وتقوية التعليم والصحة العموميين ومعالجة الخصاص في الموارد البشرية والتجهيزات وإنصاف العاملين وتحسين أوضاعهم المادية والمهنية، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وفي التقاعد، السيدة الرئيسة، نجدد التأكيد على رفضنا لأي إصلاح على حساب دخل الأجراء وأعمارهم ومعاشاتهم أو يمس حقوق ومكتسباتهم، ومسؤولية الحكومة هي بناء إصلاح عادل عبر تفاوض فعلي مع النقابات، يضمن استدامة الأنظمة وتحسين المعاشات وصون الحقوق، وترتبط استدامة هذه الأنظمة أيضا بتوسيع قاعدة الشغل المستقر والمصرح به.

ومن هذا المنطلق، السيدة الرئيسة، تقاس سياسة التشغيل بإحداث مناصب قارة بأجور منصفة وتغطية اجتماعية فعلية وربط الدعم والصفقات العمومية باحترام قانون الشغل والتصريح الاجتماعي.

السيدة الرئيسة؛

إن بلورة هذه الاختيارات تقتضي حوارا قطاعيا فعليا، لكن التصريح الحكومي، للأسف السيدة الرئيسة، لم يذكر النقابات بالاسم رغم مكانتها الدستورية، واكتفى بالانفتاح والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، وهو ما يعيدنا سنوات إلى الوراء ويقزم الحوار من تفاوض والتزام إلى مجرد إبداء الرأي، رغم إضافته إلى إسم الوزارة المكلفة بالتشغيل والحوار الاجتماعي، السيد الوزير.

وهذا التراجع يؤكد ضرورة تحصين الحوار الاجتماعي مؤسساتيا،

وفق معايير منظمة العمل الدولية، خصوصا أن ميثاق المأسسة لم يجد طريقه إلى التنفيذ.

لذلك نعتبر أن الارتقاء بمأسسته إلى قانون الإطار أصبح ضرورة لتحديد قواعد ومستوياته وضمان انتظامه والزامية اتفاقه وتتبع تنفيذه، حتى يصبح ممارسة مؤسساتية دائمة، تتجاوز تغيير الحكومات ومزاجية المسؤولين، وتتجاوز هاذ المأسسة عمليا في التزام الحكومة بكامل مكوناتها بتنفيذ ما تبقى من التزامات والاتفاقيات السابقة مركزيا وقطاعيا، وفق جدولة زمنية واضحة ومراجعة القوانين الانتخابية.

فالالتزامات لا تسقط بتغيير الحكومات، ويقترن ذلك بتشجيع المفاوضات الجماعية وضمان الحريات النقابية بالقطاع العام والخاص ومراجعة قانون الإضراب عبر التفاوض، باستحضار رأي محكمة العدل الدولية بشأن حمايته وارتباطه بالحريات النقابية والتصديق على الاتفاقية رقم 87 وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي.

ويشكل مشروع قانون المالية لسنة 2027 أول اختبار لترجمة التعهدات إلى اعتمادات، وقد راسلت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الحكومة السابقة لفتح حوار حول التوجهات قبل عرضه على البرلمان، ونسائلكم بعد مصادقة الحكومة الحالية عن مآل وموقع المقترحات النقابية فيه، واستعدادكم للتفاعل مع التعديلات المستجيبة للانتظارات الاجتماعية، فمصداقية الحوار تقاس بأثره في القرار.

لقد أنهت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الولاية السابقة في موقع الاحتجاج دفاعا عن مطالب معلقة والتزامات لم تنفذ، وبيد حكومتكم فتح مسار مختلف، السيدة الرئيسة، فتغير الحكومات لا يلغي الالتزامات، وما يبقي الاحتجاج قائما هو استمرار أسبابه.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المنسق.. شكرا السيد المنسق.

شكرا السيد المنسق.

تم الاتفاق على المرونة، ولكن ما شي بهاذ الطريقة، دوزنا 2 دقائق، على ما تم الاتفاق عليه، المرونة في دقيقة في دقيقة ونصف، ولكن أكثر لا.

الآن مجموعة العدالة الاجتماعية في حدود ستة دقائق.

رجاء السيد المنسق حاول ما تفوتش العدد.

تفضل السيد المنسق.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في واقع الأمر، السيدة رئيسة الحكومة، أعددنا واحد المذكرة تفصيلية في إطار يعني النقاش المتعلق بالتصريح الحكومي، الذي تفضلتم به أمام مجلسي البرلمان، ولكن لن أكون أسيرا لهذه الورقة المكتوبة التي سأتقاسمها معكم، وبحسبي أن أرتجل بعض الكلمات أمام هذا المجلس الموقر.

بداية، واجب التهنئة لكم السيدة رئيسة الحكومة ولكافة السيدات والسادة أعضاء هذه الحكومة مع متمنياتنا في مجموعة العدالة الاجتماعية لكم وللفريق الحكومي بالتوفيق والنجاح، ولا يمكن أن نخفي سعادتنا بتعيين الأستاذة فاطمة الزهراء المنصوري رئيسة للحكومة لاعتبارات متعددة:

أولا، أنتم أول سيدة تتبوأ هذا الشرف، شرف رئاسة حكومة المملكة المغربية، هاذ التبوأ عاينا على أنه كان نتاج إرادة ملكية وتأييد ملكي واضح وراسخ، وبالتالي يعني تبوأ سيدة في منصب رئيسة الحكومة يجعل على عاتقنا مسؤولية دعم هذه التجربة، من خلال هاذ التمثيل للأمة إلى جانب اعتبارات أخرى، هو أنه نحن نسعد بتبوأ زميلة لنا كمحامية يعني هاذ الشرف العظيم.

فيما يتعلق بالتصريح الحكومي، عايننا كما عاين يعني جميع السادة البرلمانيون وجميع متتبعي الشأن العام، يعني العناصر الأساسية في التصريح الحكومي الذي بسطتم وعرضتموه أمام البرلمان، وبصدق نلاحظ عليه مجموعة من الملاحظات الأساسية:

أولا، نعاين على أنه، هذا التصريح الحكومي، عكس يعني في مقتضيات كثيرة ما يعني راج إبان الحملة الانتخابية، وبالتالي هذا تيرجعني اللور، ويعني نؤكد يعني هاذ البعد السياسي للسيدة رئيسة الحكومة وللحكومة، أولا نحن إزاء حكومة سياسية استطاعت أن تعكس مجموعة ديال الوعود الانتخابية في برنامجها الحكومي.

أيضا من بين الملاحظات الأساسية:

• هندسة حكومية جديدة اللي تنعتقدو في مجموعة العدالة الاجتماعية، العناوين الرئيسية الثلاث لها: سيادة غذائية ونجاعة عمومية وحوار اجتماعي.

ونعتقد على أن هاذ الأمر هذا يتقاطع مع الانتظارات ديال المغاربة والانتظارات ديال بلادنا.

• تركيز التصريح الحكومي على القضايا الراهنة للمواطن المغربي،

واللي نقدرو يعني نرصدوها في الأمور المتعلقة بالقدرة الشرائية، في الأمور المتعلقة بضبط الأسعار والأثمان في السوق، في الأمور المتعلقة بإعادة هيكلة الأسواق وتجميع المنتجات بطريقة تدبيرية جديدة، الأمور المتعلقة بالرفع من الدعم الاجتماعي المباشر، الرفع من المعاشات، التحول إلى سياسة أكثر صرامة فيما يتعلق بمحاربة الفساد والريع وتضارب المصالح وتجريم الإثراء غير المشروع، إلى جانب قضايا الدعم الاجتماعي والصحة والتعليم والتشغيل وكل ما له علاقة بقضايا الشباب.

يعني التصريح الحكومي فهاذ التجليات التي تتقاطع مع الانتظارات ديال بلادنا، الانتظارات التي يرتديها صاحب الجلالة من خلال حثه وتوجيهه الصارم إلى القطع مع مغرب السرعتين وتوحيد السرعة الواحدة وتوزيع ثمار التنمية على عموم المواطنين، وعلى عموم المجالات، فهي تجليات لا يمكن إلا أن نعتزبها وسنحرص على دعمها من منطلق الواجب الذي على عاتقنا في إطار النصح لهذه الحكومة.

وكيفما قلت مع الزملاء ديالنا فالأول نحن هؤلاء الثلاثة في مجموعة العدالة الاجتماعية، قدرنا على أننا ساندنا حكومات متعاقبة في مسارنا السياسي، ساندنا حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران، ودعمنا حكومة الدكتور سعد الدين العثماني، وساندنا حكومة السيد عزيز أخنوش، وهذه فرصة لا يمكن إلا أن ندعم حكومة ترأسها سيدة مغربية، مناضلة، سياسية، هي الأساتذة فاطمة الزهراء المنصوري.

نتمنى أن تتكلل هذه الجهود يعني بما يحقق يعني الطموح ديال المواطن المغربي، بما يحقق الطموح ديال بلادنا إلى التحول إلى مركز صاعد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وبما يحقق طموح ديال جلالة الملك من هذه الحكومة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السي الدحماني، السيد المنسق.

الكلمة الآن السي خالد السطي.

السي خالد، 4 دقايق و30 ثانية.. 60 ثانية يالاه.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون المحترمون؛

بداية السيدة رئيسة الحكومة نعاودو نجددو لهم التهنئة بتعيينكم وبحيازتكم للثقة الملكية، أنتم والسادة الوزراء.

بداية، نقف عند نتائج الانتخابات 23 شتنبر التي لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 38% مما يطرح تساؤلات حول مدى تغيير المؤسسات أو تعبير المؤسسات عن إرادة الأمة، رغم تجاوز بعض إشكالات استحقاقات شتنبر 2021، فإن استعادة الثقة، بنظرنا، تتطلب تقوية الأحزاب وتقوية النقابات والابتعاد عن الفساد الانتخابي وإلغاء القاسم الانتخابي الغريب الأطوار واحترام دولة الحق والقانون.

السيدة الرئيسة المحترمة؛

لا يفوتنا من طبيعة الحال، أن نعبر عن اعتزازنا بمضامين خطاب صاحب الجلالة خلال افتتاح هذه الدورة، ونؤكد على ضرورة صيانة الهوية الوطنية بحماية اللغة العربية وتطويرها وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماجها في التعليم والحياة العامة.

بطبيعة الحال، لا نختلف في قضية وحدتنا الترابية الأولى، نعتز بالقرار التاريخي لمجلس الأمن الذي يدعم سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية ونترحم على الشهداء ونحيي قواتنا المسلحة وكافة الأجهزة الأمنية تحت قيادة صاحب الجلالة حفظه الله.

بطبيعة الحال كذلك القضية الفلسطينية، أشرتم لها في تصريحكم، ونحن مع القضية الفلسطينية، نثمن ما تقوم به "وكالة بيت مال القدس"، ونؤكد بطبيعة الحال رفضنا لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ونستغرب التضييق على المساندين لهذه القضية.

بخصوص التصريح ديالكم، السيدة رئيسة الحكومة، بصدق طبيعة الحال، كاين عدد من الإجراءات يمكن اعتبارها إيجابية، خاصة تجاه الفئات الهشة والمتوسطة والتي تم سحقها في إبان أو خلال الحكومة السابقة.

ثمنا وعجبنا الحال بطبيعة الحال الرفع من المعاشات ديال المتقاعدين 3000 درهم، كذلك القضية ديال الأرامل يستافدو 100%، فقط كذلك المتقاعدين خصهم زيادات عامة في الأجور على غرار مختلف الأجراء الناشطين.

بطبيعة الحال، أعتقد السيدة الرئيسة، لا يفوتنا أن نعبر عن ارتياحنا كذلك بتعيين رجل في القضية ديال التعليم مستوعب للتحديات التي يعرفها القطاع، ولديه دراية بالملفات وقدرة على التواصل.

بغيت بطبيعة الحال، فقط نذكركم بكون الحكومة السابقة، السيدة الرئيسة، لم تلتزم في الزيادة في الأجور لرجال ونساء التعليم، واعدتم ب 2500 درهم، باقي كيسالكم 1000 درهم، وهذا من التحديات اللي عند السيد وزير التربية الوطنية.

بطبيعة الحال أيضا، لا بد كذلك أن نسجل على أن استمرار تضرر المستفيدين من الدعم الاجتماعي أمام الغلاء، إذا كان أولى أن تكون الزيادة فورية، الزيادة فورية، وليس أن تبقى حتى للنهاية، لأن الناس راه عيشين بالغلاء راه إشكالات، واستعادة القدرة الشرائية تستوجب أن

هاذ الدعم يكون على الأقل إيلا ما كانش في شطرين يكون سنويا، غياب آجال للتجريم الإثراء غير المشروع، تضارب المصالح، إغفال المقاولات الصغيرة جدا والاقتصاد غير المهيكل وغياب مصادر ديال التمويل.

بناء عليه، السيدة الرئيسة، بحكم ضيق الوقت، لا بد احنا في الاتحاد الوطني للشغل نعاودو نذكرو السيدة رئيسة الحكومة، على ضرورة مأسسة الحوار الاجتماعي الحقيقي، وتصحيح مساره الإقصائي من طرف سلفكم، والذي وصل به الأمر إلى إبعاد الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من المؤسسات الدستورية والوطنية لأسباب سياسوية.

وكنثمنو التسمية ديال الوزارة الجديدة ديال التشغيل والحوار الاجتماعي، وكنعتقد على أن السي شهيد، بطبيعة الحال عندو مسؤولية في هذا الصدد، نتمناو أنكم تدعمو الوزارة، لأن نقصتو على القطاعات، خصها دعم راه عندها التشغيل، أنتوما مواعدين مليون منصب شغل، واخا كان مليون في الولاية السابقة، ومع ذلك الوزارة في حاجة إلى دعم، جهاز التفتيش ديال الشغل لأن التشغيل أصبح من الأولويات ديالكم.

لا بد كذلك من إخراج قانون ديال النقابات، إصلاح المنظومة الانتخابية المهنية وإلغاء الفصل 280 من القانون الجنائي، المصادقة على الاتفاقية 87، مراجعة قانون الإضراب، تعزيز حريات الصحافة ومحاربة الفوارق المجالية والاجتماعية، وإلغاء تسقيف سن التوظيف، ما بقاش معنى باش نداكرو فهاذ الشي ديال التسقيف، طلبنا مرارا وتكرارا طلع لـ 35 ولكن راه خصو يطلع، تحسين دخل الشغيلة بالقطاعين العام والخاص ورفع الحد الأدنى للأجور في القطاع.

تحسين دخل الشغيلة بالقطاعين العام والخاص والرفع من الحد الأدنى للأجور موازاة بالقطاع الفلاحي، بالإضافة إلى تعزيز دور مغاربة العالم، السيدة الرئيسة، مغاربة العالم خصهم يصوتو فبلايصهم علاش يديرو الوكالة؟ مزيان إيلا مشيتو فهاذ التصويت المباشر.

تنفيذ ما تبقى، عندكم إرث السيدة رئيس الحكومة، اتفاق.. 2019، 2024 وفتح ملف سبتة ومليلية وإخراج صندوق الزكاة ومراجعة التعريفة المرجعية للاستشفاء والأدوية والشراكة مع التعاضديات، إنصاف الفئات والقطاعات التي حرمت من أنظمتها الأساسية واحترام قانون الشغل، إصلاح أنظمة التقاعد دون المساس بحقوق ومكتسبات الشغيلة ولا للثالوث الملعون، تشغيل مصفاة "لاسامير" وتسقيف ثمن المحروقات وتناسبها مع السوق الدولية، خصوصا وأنها أرهقت أسرا مغربية وأنشطة اقتصادية.

وختاما، ندعو الحكومة إلى احترام المؤسسة التشريعية، فلا يعقل أن تمتنع الحكومة السابقة الجواب على 906 سؤال كتابي لمكون الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، منها 226 سؤالا موجه للقطاع، مع التفاعل مع مقترحات القوانين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

بهذا نكون قد أنهينا مناقشة مكونات مجلس المستشارين للبرنامج الحكومي.

وقبل رفع الجلسة، نذكر بأن المجلس سيعقد جلسة على الساعة 4 بعد الزوال للاستماع لرد السيدة رئيسة الحكومة.

شكرا.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 304

التاريخ: الأربعاء 9 جمادى الأولى 1448هـ (21 أكتوبر 2026م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: رد السيدة رئيسة الحكومة على تدخلات مكونات المجلس في مناقشة البرنامج الحكومي.

السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات، السادة المستشارين المحترمين،

طبقا للفصل 88 من الدستور، يعقد المجلس هذه الجلسة للاستماع لرد السيدة رئيسة الحكومة المحترمة على تدخلات مكونات مجلس المستشارين بخصوص مناقشة البرنامج الحكومي.

أعطي الكلمة مباشرة للسيدة رئيسة الحكومة المحترمة.

السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، رئيسة الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بغيت في البداية نعتذر على الحلق ديالي، لأن ضاربني شوية البرد.

بغيت في البداية نشكركم على المداخلات ديالكم، وأكثر من المداخلات، اخذيتو الوقت الكافي رغم أن كان الضغط في الزمن تاع يومين باش تقراو فقط البرنامج الحكومي، اللي قدمنا لكم كحكومة وكأغلبية اللي كتشكل هاذ الحكومة، المداخلات كانت قيمة وهذه هي الديمقراطية، هو الإنصات لبعضياتنا، نحن كحكومة ندبر والمجالس تراقب وتدعم كذلك.

باش نوضح فقط واحد النقطة من الجانب الدستوري فقط، رغم أن هذا يمكن هذا خدمة السيدة الوزيرة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، القانون والدستور والمشرع كان واضح، اللي غير ممكن قبل من المصادقة تاع الغرفة الأولى على التصريح الحكومي هو المناقشة ديال قانون المالية، احنا مازال ما ناقشنا قانون المالية فقط (le dépôt) تدار فالتاريخ اللي هو التاريخ اللي احنا ملزومين به، وبالعكس أنا كنعتبر بأن هذا إنجاز وعلاين معجزة من طرف هاذ الحكومة، باش فواحد الظرف قصير جدا تشكلت الحكومة في 16 يوم.

الانتخابات كانت نهار 23 شتنبر، التعيين تاع صاحب الجلالة نصره الله كان نهار 29 كلفني باش نشكل الحكومة، وفي ظرف 16 يوم فقط تشكلت حكومة وتوضع برنامج وبرنامج مشترك ما بين الأحزاب ديال الأغلبية ودرنا لجينة واشتغلنا، وكانت مناقشة، والحمد لله هاذ الشي هو اللي مكننا نديرو المجلس الوزاري فوقيتو بفضل صاحب الجلالة.

والبارح المجلس الحكومي اللي ناقش قانون المالية وتوضع باش ما نضيعوش سنة للمواطنات والمواطنين، وهاذ التصور ديال هاذ الحكومة يجي من ضمن هاذ قانون المالية ويتفعل هاذ السنة، وما نضيعوش السنة في التدبير ديال الحكومة.

أنا تشرفت حقيقة بتقديمي للتصريح الحكومي يوم الاثنين أمام الغرفتين وكان تصريح حكومي، وباش غير نحيد واحد الكلام اللي تيروج، هذا راه تصريح حكومي، ليس برنامج حكومي وليس قانون المالية، فلذلك تنسمع تصريح النوايا، أكيد بداية الحكومة تيكون تصريح النوايا، دابا اللي أساسي هو نوايا حسنة، وهاذ الحكومة جاية بنوايا حسنة ولكن ما جاياش فقط بنوايا، جاية بنوايا وإجراءات فعالة وجاية بإجراءات واقعية، وجاية بأرقام وتمويل حقيقي لهاذ البرنامج.

كذلك بغيت نشكركم، لأن هنيتيوني كرئيسة حكومة، وهنيتو اللحظة التاريخية اللي سيدنا الله ينصرو وضع فيا الثقة باش نترأس الحكومة، وهاذي مسألة تاريخية، والنساء فهاذ البلد كانوا منذ سنوات يتمناو يعيشوا هاذ اللحظة.

ولكن فنفس الوقت فاش تهز عيني وكنشوف هاذ القاعة، كنشوف عدد النساء، هاذ المناضلات من نقابات ومن مناضلات الأحزاب السياسية، كنقول احنا باقي بعاد بزاف من الطموح ديال اللي جا به الدستور ديال 2011، واللي كان كيهضر على المناصفة، وذاك الشي علاش السيد رئيس الفريق الحركي، راه درنا وزارة مكلفة بالأسرة وبالتضامن الاجتماعي، ولكن كذلك المناصفة، وهاذيك الوزارة هي اللي غادي تتكلف رغم أن المرأة بحال الشباب ليست موضوع قطاع واحد، بل خصها واحد الالتقائية، لأن المرأة تشكل 50% دالقدرات نتاع هاذ الوطن، وإيلا تخلينا على هاذ 50% نتاع هاذ القدرات ديال هاذ الوطن، راه المغرب الصاعد اللي تنتمناو ما عمرنا غادي نوصلو ليه، ما عمرنا غادي نوصلو ليه.

وكونوا على يقين بأن أنا كإمرأة مع السيدة الوزيرة المكلفة غادي نشتغلو اليد فاليد ونعطيو الكثير للمرأة المغربية، لأن تستحق، ولأن تمثل 50% ديال الساكنة ديال هاذ الوطن، وسامح الله اللي بغاو

ينساوها.

أكيد أنا امرأة ولكن كذلك مناضلة، مناضلة حقيقية، امرأة اللي عندي قناعات وقناعات قوية، امرأة اللي متشبعة بروح المواطنة، وهاذ الشي هو اللي جعلني نكون فهاذ المنصة اليوم، ونتكلم معكم بهاذ روح النضال، اللي جعلني، واللي هو وجهني باش ندير حكومة سياسية، وجاء على لسان السيد رئيس فريق التجمع الوطني مشكورا، واش هاذي حكومة سياسية؟ وباش هي حكومة سياسية؟ وحقيقة أنا إيلا شفت هكا كيبانو لي غير مناضلين من داخل صفوف الأحزاب، ما كاينش شي وزير من الوزراء اللي حاضرين اللي ما سبقهومش واحد المسار ديال النضال طويل وقناعات، وبعد المرات حروب داخلية فالأحزاب السياسية باش يفرضو الوجود ديالهم ويفرضو (surtout) التصور ديالهم لهاذ المجتمع، فالمشترك بناتنا هو هذا، هو هاذ روح النضال، هوما هاذ الأحزاب اللي عندهم مرجعيات اللي كتقرب.

قلت لي أنا ما فهمتش فينا هوما المرجعيات؟ أنا نقول لك فينا هوما المرجعيات؟ ما تنساش بأن حزب الأصالة والمعاصرة المرجعية الأولى ديالو فاش تأسس ف 2008، هو الإنصاف والمصالحة وتقرير الخمسينية، وفاش كنشوف حزب التقدم والاشتراكية، فاش كنشوف حزب الاستقلال، فاش كنشوف الاتحاد الاشتراكي، هاذو كلهم أحزاب اللي عندهم مرجعية، أولا ديمقراطية قوية، والديمقراطية بكل معنى الكلمة، ماشي الديمقراطية الشكلية، نؤمن بالحوار، نؤمن من القرب من المواطنات والمواطنين، نؤمن بالإنصات للمواطنات والمواطنين، ماشي فقط شعار الديمقراطية، بل عمق نضالنا وعمق حملاتنا الانتخابية كانت مبنية على التجاوب مع انتظارات المواطنات والمواطنين، وهاذ الشي اللي كيجعل هاذ الحكومة حكومة سياسية.

حكومة كذلك اللي اتفقت نهار الأول فاش جلست مع السي إدريس لشكر، ومع السي نزار بركة ومع السي نبيل بنعبد الله، وناقشنا أول حاجة اتفقنا عليها هي، لا يعقل بأن بلادنا اللي دارت واحد الخيار الديمقراطي اللي ماغاديش نرجعو عليه، توصل لواحد النتيجة ديال نسبة المشاركة نتاع 38%، وهذا أي واحد اللي كاين داخل الساحة السياسية غادي يقول لك.. لأن اليوم المواطنات والمواطنين فقدوا الثقة فالمؤسسات، وخاصة المؤسسات المنتخبة ديالهم، الطريقة الوحيدة باش نسترجعو هاذ الثقة هو أخلاق في الشأن العام، أخلاق في السياسة، وذاك الشي علاش هاذي ماشي شعبوية، هاذي قناعة، قناعة، لأن غادي نديرو الخير فالاقتصاد دبلادنا، غادي نديرو الخير فالمواطنات والمواطنين، غادي نديرو خير فالديمقراطية والمسار الديمقراطي ديالنا.

فلذلك، أرفض كليا بكل احترام لك السيد المستشار، وموقفكم واضح اليوم، بأن مشيتو للمعارضة، ولكن كنتمناكم، وكنعرف العقلانة ديالكم، بأن غتكون معارضة بناءة، ولكن اليوم شعار "النزاهة" ليس شعار، بل هو ضرورة للمجتمع، هاذ الشباب اللي تنشوفو خرج ومنفعل وتيحتج، جاي من هاذ فقدان الثقة فالمؤسسات واللي كيجعل فقدان الثقة فالمؤسسة هو تضارب المصالح، وهذا اتفقنا عليه كأحزاب الأغلبية باش نفعلوه ونطبقوه في أقرب وقت، وهاذ الشي اللي جعلها حكومة سياسية.

حكومة سياسية لأن بنات برنامج من بعد حملة انتخابية، ومن بعد الانصات على المواطنات والمواطنين، فجينا بإجراءات، وهاذ الإجراءات ما جبناهاش من فراغ، ما طلبناش مكتب الدراسات يمشي يدير لنا واحد التصور ولا طلبنا من الذكاء الاصطناعي ينتج لنا واحد التصور للمغاربة، هذا جبناه من الإنصات فالتراب ديالنا، كلنا تنقلنا وحتى انتوما تنقلتو سمعتو المغاربة، المغاربة اللي تينتظروه راه واضح، تينتظرو مستقبل للشباب وجينا بإجراءات وفي التصريح الحكومي تكلمت على البرنامج الطموح لهاذ الحكومة غادي تنطلق فيه، إن شاء الله، تحت التوجيهات السامية ديال صاحب الجلالة.

تصنتنا للمسنين ديالنا اللي وصلو واحد العمر وعايشين في أوضاع صعيبة واللي ما نقبلوهاش على والدينا، ما نقبلوهاش على والدين المغاربة كاملين.

فلذلك غتكون عندنا الجرأة وغادي نديرو ما كنا وعدتم به وعدنا به في الحكومة السابقة وما قديناش عليه احنا غادي نفعلوه اللي هو إصلاح التقاعد.

جينا كذلك وتكلمنا على النساء، وقلنا بأن نسبة نتاع الشغل، كان عندنا طموح باش توصل لـ 20%، وقفت في 17.2%، هاذ الحكومة إن شاء الله تتلتزم معكم بأن غتوصلها لواحد النسبة نتاع 21.2%.

فلذلك، طموحنا كبير وسمعت واحد المجموعة ديال المداخلات اللي تتقول هذا طموح كبير، (ah oui) بلادنا تتحلم كبير، هاذي 27 عام وسيدنا الله ينصرو تيحلم كبير، وبأن المغاربة تيحلمو كبير لبلادهم، علاش بغا يكون عندي أنا طموح صغير، الحمد لله الموارد البشرية عندنا، الموارد الطبيعية عندنا، المؤسسات القوية عندنا، الاستقرار عندنا، البنية التحتية الحمد لله بنينها، فلذلك علاش بغا يكون الطموح قليل أو بسيط خاصو يكون طموح كبير، وإن شاء الله غادي نحققو هاذ الطموح.

كذلك، تكلمنا على اللي هو اللي تيدير الحياة اليومية ديال المغاربة اللي هو المعيشة والقدرة الشرائية، هاذي مسألة اللي مرتبطة أكيد بالتحولات الجيوسياسية، ولكن كذلك بتدبير وطني اللي يمكن لنا نحسنوه، وفاش تنقولو، السادة والسيدات المستشارات، فاش تنقولو بأن حكومتنا تتغير المسار، تتغير المسار لأن هاذ الحكومة رافضة كليا باش تغني الأغنياء وتفقر الفقراء.

نحن مع اقتصاد قوي، نحن مع الاستثمار، نحن مع تبسيط المساطر، نحن مع تغيير التراخيص بكناش التحملات، نحن مع تشجيع المقاولات، لأن هاذ المقاولات هوما اللي تيبنيو فرص الشغل لبلادنا، هوما اللي تيعطيو التنمية وهاذ التنمية هي اللي تتعطي الاستقرار،

والاستقرار هو اللي تيمكننا باش نوصلو لدولة صاعدة بمستقبل زاهر لأبنائها، ولكن ما مستعدينش نغنيو البعض لأن مقربين.

وجاء على لسان مستشار بأن كان ارتباك في بداية هاذ الحكومة وتعديل حكومي، هذا ماشي ارتباك، هذا السيد المستشار جرأة، جرأة باش تبان الشهبة على واحد السيدة اللي ما كانش فعلمنا، لأن هاذ السيدة (elle a été réhabilitée judiciairement) في2019 وفاش تبين لنا بوثائق وبمعلومات بأن كانوا شبهات اللي تيصعب علينا هاذ السيدة تدبر المال العام وتدبر مستقبل المغاربة، فاخذيت القرار وطلبت من صاحب الجلالة نصره وتجاوب معيا صاحب الجلالة في أقرب وقت، وهاذي جرأة ماشي ارتباك، وكن على يقين بأن هاذ الحكومة راه ما غادي تقبل حتى شي شبهات.

ولكن كذلك ما غاديش تقبل التوشويش والهضرة ياك؟ والإشاعات الفارغة، باش نجيو نقولو واحد الوزير هو فالصناعة وتيبني السيارات وكاين تضارب المصالح، أشنو هي العلاقة ما بيناتهم بجوج؟ بالعكس أنا كنعتزبواحد الوزير اللي تيجي وتيستثمر في بلادو، عيب وعاركون استافد ولو من درهم واحد وهو وزير، استافد ف 2017 فالوقيتة اللي ما كانش وزير كان مستثمر شاب وتوجه للتمويل البنكي وغامر ودار مشروع، الشبهات ما قابلينهومش ولكن كذلك ما غاديش نقبلو الهجومات.

عرفت علاش حكومة سياسية، السيد الرئيس؟ حكومة سياسية لأن غادي ترفض تقول العام زين، حكومة سياسية لأن ما غاديش نطلب من الوزراء ديالي يخرجو، الوزراء نتاع الحكومة ديال صاحب الجلالة، أعتذر، ولكن الوزراء ديالي فقلبي، ما غاديش نطلب منهم يمشيو للقناة الأولى والثانية أو أي إعلام من الإعلام ويقولو أحسن حكومة فالمغرب هي حكومة فاطمة الزهراء، بغيتهم يتكلمو مع المغاربة، يقولو لهم اللي قدينا عليه، ما عنديش العصا السحرية، واش غادي نحل المشاكل كلها؟ الاستمرارية كاينة فالأوراش الملكية، الحماية الاجتماعية–علاش تكلمتي–ورش ملكي، وكان قبل من الحكومة ديال 2021 وغادي يستمر ما بعد حكومة فاطمة الزهراء المنصوري، لأن ورش ملكي هيكلي ومهم للبلاد، ف (oui)، سنستمر في المشاريع الملكية اللي ما مرتبطاش بالزمن السياسي، بل هي مرتبطة بالاستراتيجية الوطنية ديال البلاد.

تكلمنا على العالم القروي، وتقال في هاذ القبة بأن آش درنا فقط حيدنا الاختصاصات لوزارة الفلاحة ودياهم لواحد البلاصة اللي مازال ما باينة، أولا كان هاذ البرنامج سنين فالفلاحة وكون كان تفعل وكون كان عندو آثار على المواطنات والمواطنين، كون راه خليناه فالفلاحة، ولكن لأن تبين لنا ونبهنا صاحب الجلالة، قال لنا المغرب بسرعتين واحنا كسياسيين وكمغاربة راه تندورو فبلادنا وتنشوفو بأن في المحيط القريب ديال المدن ديالنا كاين عالم آخر، ما غاديش نغيرو من وزارة الفلاحة، غادي نخليوه ولكن ما حققش النتائج وهاذي قطيعة مع الماضي، هاذ العالم القروي تيحتاج الالتقائية، فغادي يتدبر داخل لجينة وغادي يتدبر في التراب مع الولاة والعمال ورؤساء الجماعات ورؤساء الجهات، الإنصات يجي من التراب والتصور السياسي يجي من المركز، ولكن التفعيل يرجع للتراب في إطار الالتقائية واللاتمركز.

بغيت كذلك نقول لكم العالم القروي والإشكالية نتاع الإسكان، راه قلتها فالتصريح الحكومي بأن هذا موضوع اللي تنعرفو وحصل ليا الشرف، دبرت 5 سنوات وأنا تندبر هذاك القطاع وتنعرف من آش تيعانيو المغاربة، رغم أن تزيد نقول بأن الإشكالية تاع البناء أكيد كاين بطء في المساطر، كاين ثقل في المساطر، خص قانون جديد اللي يبسط المساطر ويقرب الإدارة للمواطنات والمواطنين، ولكن كاين كذلك الإشكالية ديال العقار، فلذلك غادي نشتغلو على هاذ الموضوع، زائد الدعم.. وهاذي هي فاش تنقول لك احنا سياسيين.

أنا بكل تواضع قدام هاذ الغرفة وقدام الغرفتين، جيت وقلت دعم السكن نجاح ونجاح حقيقي، ولكن كاين فشل فيما يخص العالم القروي، ما حققش النتائج المنتظرة في العالم القروي، وقلتها لكم وانا وزيرة، قلتها لكم والانتخابات قدامي، ولكن أفضل نمشي عند المغاربة الانتخابات بوجهي حمر وتنقول الصراحة، ولا نخلق واحد الصراحة اللي بعيدة على الواقع نتاع المغاربة، وذاك الشي علاش في البرنامج الحكومي ديالنا جبنا إجراءات وتدابير لندعم السكن في العالم القروي إن شاء الله.

أنا تندير السياسة 18 سنة هاذي وتنعرف إمتى كاين الابتكار في الكلام وفالمعارضة وإمتى تناخذو الطريق السهلة، الطريق السهلة هي هاذ الحكومة فيها جوج دالأحزاب كانوا، فلذلك هاذ جوج دالأحزاب ماشي حكومة جديدة بل هو تعديل حكومي وها الحكومة..

أولا، المسألة ديال القطاعات توزعو بالشخص المناسب في المكان المناسب، هاذ أربعة الأحزاب اتفقو نهار الأول، لأن احنا ما تنلعبوش الضامة بمستقبل المغاربة، حطينا الشخص المناسب في المكان المناسب، وكلهم وزراء سياسيين باستثناء السي رحو، لأن تنعتبرو بأن صاحب الجلالة في الخطاب ديالو نتاع افتتاح البرلمان هضر على الذكاء الاصطناعي وتنشوف نُكت، احنا الحمد لله المغاربة احنا تنكتو، واش احنا في حاجة لواحد الوزارة نتاع.. نعم، لأن قطاع اقتصادي قوي وفيه قيمة مضافة مهمة، وما خصناش نتخلاو عليه، وإيلا فاتنا الترن غادي عاود ثاني ندوزو احدا واحد الفرصة اللي ماغاديش تكرر.

فلذلك احنا في حاجة، ومع الأحزاب السياسية عندها أطر وعندها ناس وعندها الحمد لله كفاءات، ولكن فهاذ الميدان بالضبط الدقيق والجديد، فضلنا ناخذو واحد السيد اللي تكنوقراط، ولكن ما عندناش هاذ الإشكال، ما صبغناه، ما لوناه، ما قلنا ليه بغيت تصبح اليوم الأصالة والمعاصرة، ما شي هو داخل الوزارة وتيقلب على مقر حزبو، فمرحبا به فوسط منا.

فيما يخص واحد المجموعة ديال الأسئلة غادي نجاوب عليها، المغاربة المقيمين فالخارج، تكلمت عليهم فالتصريح الحكومي، عكس

اللي يقال، تكلمت عليهم، واللي قلنا فحقهم غير كافي.

فلذلك، احنا تنعتبرهم شركاء ديال هاذ الوطن ونتاع تنمية هاذ الوطن، ما شي فقط مغاربة مقيمين في الخارج، مغاربة مقيمين في الخارج ولكن يساهمون في التنمية ديال هاذ الوطن بطريقة دائمة، وذاك الشي علاش غادي نفعلو إن شاء الله المؤسسة المحمدية في أقرب وقت، نجيبو النصوص باش تفعل هاذ المؤسسة اللي غادي تولي هي المحاور ديال المغاربة المقيمين في الخارج.

كذلك، فاش تنقولوبأن بغينا نديرو الرقمنة، الرقمنة أكيد للمواطن المغربي اللي عايش فالوطن، ولكن كذلك تنقربو الخدمات فاش تنديرو الرقمنة للمغاربة المقيمين في الخارج، وكذلك في القنصليات وفي جميع المؤسسات اللي عندهم ارتباط بمغاربتنا في الخارج.

كذلك، الإدماج في السياسات العمومية كلها، وأنا درت دعم السكن، وتتعرفو بأن حصة مهمة تخصصت للمغاربة المقيمين في الخارج، فأنا ما تنتسنى أحد يعطيني دروس فيما يخص المغاربة المقيمين في الخارج، هوما شركاء وهوما غادي نشجعو الجيل الجديد باش يرجع لبلادو وباش يستثمر في بلادو.

وكما غادي نديرو إجراءات فالتمويل والمواكبة مع المقاولات الصغرى والمتوسطة، كذلك هاذ الشباب ديالنا اللي بغا يرجع للوطن ديالو غادي نواكبوه في جانب كاع اللي تيدار، فيما يخص الثقافة والهوية المغربية، باش يبقى هاذ الارتباط الدائم مع الدين ديالنا، مع الثقافة ديالنا، مع الهوية، وهاذ الشي هو القوة نتاع المغرب، هو واخا المغاربة تيغادرو المغرب ما عمر المغرب تيغادر المغاربة، تيبقى في قلوبهم، وهذا مفخرة لنا كاملين.

فيما يخص اللاتمركز، حتى هي مسألة مهمة وجات في الخطاب الملكي، وحان الوقت باش نفعلو الجهوية، أولا لأن احنا انخرطنا فالحكم الذاتي، وإن شاء الله من بعد المشاورات اللي كانت مع الأحزاب والديوان الملكي والمفاوضات اللي كاينة حاليا فاش غيخرج التصور النهائي، غيخصنا كلنا كأحزاب سياسية، كفاعلين ننخرطو فهاذ المسألة ونقويو الأقاليم الجنوبية والتنمية ديالهم.

فاللاتمركز أصبح ضروري لهاذ الأسباب، ولكن كذلك لأن قناعتنا قد ما قربنا القرار للمواطن قد ما القرار غيكون إيجابي وغادي يسهل الحياة على المواطنات والمواطنين.

لا يعقل واحد عايش في فكيك ولا عايش في جرسيف ولا عايش فالداخلة ولا طاطا وينتظر قرار يتخاذ فالرباط، فهذا قناعة سياسية مشتركة ما بين الأحزاب ديال الأغلبية وغادي نفعلوها، ومع الأسف تعطلنا فيها وفالحكومة السابقة تعطلنا فيها، فهاذ الحكومة غادي تلتزم معكم إن شاء الله، باش غادي تشتغل على هاذ الورش اللي هو غادي يزيد يقوي التنمية فبلادنا واتخاذ القرار.

الحوار الاجتماعي غيستمر، والأخت والإخوة اللي كانوا معيا في القطاع كيعرفوني بأن أنا إنسانة ديال الحوار وأومن بالحوار وأومن بالحوار الاجتماعي، وأستمر فهذا الحوار وأحسن دلالة هو شفتو الاحتجاجات اللي كانت مع الأستاذة نتاع التعليم الأولي، الوزير ما تسناش 24 ساعة، ما زال كاع ما تنصب وراه جلس معهم، فالثقافة السياسية اللي تهضرو عليها هي الثقافة نتاع الحوار ونتاع الإنصات، هذا لا يعني بأن غادي نتجاوبو مع جميع المطالب، وإيلا قلت لكم غادي نتجاوبو مع جميع المطالب تنكذب عليكم من هاذ المنصة، وهاذي ما عمرني نديرها.

ولكن، الحوار الاجتماعي لهاذ السنة في 2027، 50 مليار ديال الدرهم اللي مبرمجة، فغادي نوفيو بالالتزامات ديالنا في الحوار، وغادي نستمرو فالحوار.

ومن هاذ المنبر، بغيت نهي النقابات ماشي نسيت الأسماء، ولكن إذا ذكرت النقابات خصني نذكر الأحزاب السياسية، وإيلا ذكرت الأحزاب السياسية خصني نذكر المجتمع المدني، وإيلا.. فالأسماء، الباطرونا، وهو اللي أساسي ماشي هو الاسم بل الإرادة نتاع الاشتغال والإرادة نتاع الانفتاح على بعضياتنا، والإنصات لبعضياتنا، ونخافو كاملين على هاذ البلاد العزيز اللي الحمد لله كنربيو فيها وليداتنا وفيها استقرار، وكتتحسن رغم الإكراهات، رغم الإشكالات كاين تصور، كاين رؤية، إيلا قارنا بلادنا، وما نطيحوش فهاذ الخطاب نتاع..

(دابا بغيتو تدخلو ليا حتى في كلمتي.. أنت مكلف بالاقتصاد والمالية وأنا مكلفة بالكلام).

خطاب التيئيس، وخطاب الكراهية، هاذ الخطاب هو اللي تنشوفو في بعض الدول اليوم تتعاني من النتائج ديالها، ما يمكنش المغرب يحرض على خوه المغربي، نختلفو، نعم، نقولو الاختلاف ديالنا، نعم، نناقشو، نعم، نقترحو أنا معكم، ولكن نتصنتو لبعضياتنا، وما نكرهوش المغاربة على المغاربة، وما نقويوش هاذ الخطاب الجديد اللي بعض المرات تيزيد يجعل بلادنا تتفقد الأمل واولادنا كيفقدو الأمل، شفتي احنا راه باقي واحد الجيل اللي عشنا في هاذ البلاد وعارفينو وعارفين حقيقتو، ولكن هاذ الشباب إيلا سمعو هاذ الخطاب، إيلا سمعو هاذ الكراهية اللي ولينا تنسمعو، راه غادي يفقدو الأمل فبلادهم، واحنا في حاجة لهم وهوما في حاجة لبلادهم.

فنعطيكم كيف ما كان الحال بعض الأرقام فيما يخص التمويل ونوضح لكم باش ما باقيش تقال الكلمة تاع الفضفاضة، لأن أنا لا أفضفض:

- نسبة النمو اللي تنطمحو لها هي 5%، وعندنا اليقين إن شاء الله باش غادي نوصلو لها؛

- نسبة العجز: 3%؛

- التضخم: 2%؛

- النسبة ديال المديونية: ما غاديش تجاوز 62% في أفق 2031؛

- البطالة: طموحنا نوصلو لـ 7%؛

- مناصب الشغل: طموحنا مليون نتاع مناصب الشغل، وفيما يخص النساء طموحنا ندوزو من 17.5% إلى 21.2% في أفق 2031؛

- مجموع النفقات: 390 مليار درهم، المساهمة نتاع الميزانية العامة للدولة: 314 مليار درهما؛

- مصادر خارج الميزانية العامة: 76 مليار درهما؛

- الحماية الاجتماعية غادي تقام علينا بـ 108 مليار درهم؛

- الدعم نتاع القدرة الشرائية: 93 مليار درهم؛

- البرنامج نتاع التنمية المجالية المندمجة: 57 مليار درهم؛

- وإدماج الشباب: 30 مليار درهم؛

- وتطوير البنيات التحتية: 26 مليار درهم.

كي غادي نحققو هاذ الموارد الجبائية الإضافية اللي تتقارب 240 مليار درهم؟

النمو السنوي نتاع 5%، ولكن كذلك (la DGI[1]) عندنا واحد الطموح ديال الزيادة ديال 10% من 2027 إلى 2029، و6% من 2030 إلى 2031.

المداخيل نتاع الجمارك: النسبة نتاع 8% ما بين 2027 و2029 و6% فيما يخص 2030-2031.

إذن أعطيتكم الأرقام، وكيف ما تنقول ليكم هذا تصريح حكومي وجاوبت عليه كتصريح حكومي بتصور سياسي، برؤية مشتركة ما بين أربعة أحزاب وطنية اللي عندها قيم مشتركة، واللي غادي تشتغل، إن شاء الله، في إطار الاستمرارية نتاع الأوراش المهيكلة اللي سطرها سيدنا واللي كتجاوز الزمن السياسي، ولكن كذلك غادي تتقاطع مع واحد المجموعة نتاع الممارسات اللي تنعتبروها اليوم آذت بلانا وغادي نتجاوزوها إن شاء الله جميعا.

مرة أخرى شكرا لكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

[1] **D**irection **G**énérale des **I**mpôts.